تقرير عن أبحاث المؤتمر ومداخلاته

إعداد
د. سماح ادريس

جلسة افتتاح المؤتمر

* قرأ كلمة الافتتاح د. منير بعلبكي، فدعا الكتّاب إلى تطوير اللغة العربيّة وعصرنتها وذلك بوسائل ثلاث: أن يجعلوا من أنفسهم قوّة ضغط تحمل المسؤولين على اتخاذ القرار الصعب القاضي بتدريس جميع موادّ التعليم الجامعي باللغة العربيّة؛ وأن يستعجلوا الدولة بإنشاء وزارة للثقافة، ويحثّوا أولي الأمر على إحياء مجمع اللغة العربية اللبناني؛ وأن يشكّلوا هيئة تُعدّ معجماً علمياً لمصطلحات العلوم.

ودعاهم كذلك إلى العمل على بثّ روح النضال في نفوس الأجيال الصاعدة من أجل تحرير التراب الوطني من رجس الاحتلال حيثما وجد، ولا سيّما في هذا الزمن الذي تداعت فيه الأمم على الأمّة العربية ابتغاء تقويض نهضتها القومية قطراً بعد قطر، على ما رأينا في العراق وكما نرى اليوم في ليبيا المجاهدة، وما قد يلي ليبيا من ديار العروبة، ويوصيهم بأن يصونوا حرية الكاتب ويحموه من القراصنة والمزوّرين.

* وألقى الأمين العام لاتحاد الكتّاب اللبنانيين، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني للكتّاب اللبنانيين د. **سهيل ادريس** كلمة جاء فيها:

أرحّب بكم جميعاً، كتّاباً ومثقّفين يشغلهم الشأن الثقافي، ويعملون على ردّ الاعتبار له، بعد أن غيّبه الشأن السياسي طوال خمسة عشر عاماً، فانحدر به إهمالاً وربما قمعاً، إلى دَرك انعدام التأثير. نودّ أن يستردّ لبنان عافيته الثقافية، وأن يستعيد دوره في الثقافة اللبنانية خاصّة، والثقافة العربية عامّة. والحق أن هذا الدور كان من البروز والفعاليّة بحيث أنّ الحرب، على ما خلّفته من التدمير، عجزت عن تدمير الكلمة التي ظلّت تنبض وإنْ كان وهجها قد خفت. وارتفاع صوت الكلمة الفاعلة المؤثرة، هو ما ينبغي أن يكون الآن همّنا الأوّل.

إن هذا المؤتمر الذي استغرق التحضير له زهاء عامين، وتعثّر عقده أكثر من مرة، لأسباب أمنية تارة، وأسباب ماديّة تارة أخرى، ثم أمكن عقده بفضل مبادرة من دولة رئيس المجلس النيابي، ومساعدة من وزير التربية، إنما هو لجميع الكتّاب اللبنانيين، على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، وليس هو مؤتمر اتحاد الكتّاب اللبنانيين، وإن كان الاتحاد قد أشرف على إعداده وشاركه في ذلك تجمّع الهيئات الثقافيّة. ولعلّ هذه هي المرّة الأولى التي يشهد فيها مؤتمر ثقافي يعقد في لبنان استقطاباً لمعظم الفعاليّات الثقافية فيه. وإذا كان ثمة بعض من زهد في المشاركة أو امتنع عنها أو أنكر أن يثبت اسمه في عداد المؤتمرين فإنما يُعزى ذلك إلى إيمان بفردانية الإبداع - وهو إيمان مشروع - أكثر من أن يُعزى إلى إنكار أهمية التضامن والتكتّل دفاعاً عن حقوق الأديب وعملاً من أجل تحقيق مطامحه.

منير بعلبكي: التعريب، وزارة للثقافة، معجم علمي، حماية الكاتب من الاضطهاد والتزوير.
ادريس: المؤتمر هو لجميع الكتاب اللبنانيين وليس هو مؤتمر اتحاد الكتاب اللبنانيين.
الراوي: اتحاد الكتاب أصالة فكرية وتقاليد نضالية.

على أنّ أهمّ ما يمكن أن يتصدى له مؤتمرنا هذا إنما هو الدفاع عن حرية التعبير التي تتهدّدها رياح القمع والكبت والتضييق التي تعصف بأربعة أركان الوطن العربي، ولا سيما بعد إطلاق شعار «النظام العالمي الجديد». وقد أصبح من تكرار القول إن لبنان هو القدوة في الدفاع عن الحرية والديموقراطية، وإن أدباءه المبدعين هم حاملو لواء الحرّيّات. وليس ذلك شعاراً يرفعونه، وإنما هو سلوك يمارسونه، فيُعلون أصواتهم كلّما تعرّض أديب أو مثقف لأيّ لون من ألوان القمع والإرهاب. والحق أن التصاق اسم لبنان بصفة الحرية هو من القوّة بحيث أن انفصال هذه الصفة عن اسمه يفقده مزيّته الكبرى، بل يفقده هويّته...

قد تجدون بعض الثغرات والفجوات في المحاور المطروحة على البحث والدراسة. ولئن كان ثمة بعض التقصير في التنسيق تتهم به اللجنة التحضيرية التي تخلّف بعض أعضائها، في الأسابيع الأخيرة عن القيام بواجبهم، فإن بعض الذين وعدوا بتقديم الأبحاث من

الدارسين، تكاسلوا عن الوفاء بوعودهم، ولا أحسب منظّمي أي مؤتمر قادرين على حمل المتقاعسين على البرّ بالوعد، ولا سيّما إذا كان هؤلاء من زمرة الأدباء الذين يتعلّلون بأن «مزاجهم» لم يكن مؤاتياً. ومن يملكُ شيئاً إزاء «مزاج الأدباء»؟

على أننا نرجو أن يكون في الأوراق المقدّمة، والمداخلات التي تتخلّلها، وإنْ لم تكن بالضرورة تعقيبات عليها، ما يشحذ أفكارَ المشاركين للادلاء بدلائهم في المناقشات التي قد لا تقلّ أهمية عن الأوراق والمداخلات. ولعل المحور الذي يطرح فيه وضع «اتحاد الكتّاب اللبنانيين» على بساط المناقشة أن يكون أكثر المحاور إثارة. ونحن ندعو بصدده إلى الانفتاح الكامل بحيث يتحول إلى اتحاد كتّاب لبنان يدافع عن حقوقهم الثقافية والمهنيّة.

* وألقى رئيس الجامعة اللبنانية د. **هاشم حيدر**، كلمة قال فيها إنَّ حوالي ٧٠٪ من حَمَلة الشهادات هم من خرّيجي الجامعة اللبنانيّة، ولولا هذه الجامعة لبقي التعليم الجامعي مقتصراً على فئة معيَّنة من الأغنياء. ودعا الدولة والهيئات الثقافيّة إلى دعم الجامعة. وأشاد بدور اتحاد الكتّاب اللبنانيين في تعزيز الكلمة والحرية.

المطوي: التغيير هو الهدف الأسمى للثقافة.
محمد بعلبكي: قانون واحد لا يمسّ في لبنان، هو قانون الحريّة.
الظاهري: لو لم تكونوا بيروت لكان الرصاصُ الكلمة ولكانت الكلمة لوثة!
قعوار: نتفاءل بعنادكم!

---

* وألقى د. **مُسارع الراوي**، المدير العام لمنظمة التربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، كلمةً ثمّن فيها أهميّة القضايا التي يطرحها المؤتمر الثاني. وأشاد بدور اتحاد الكتّاب وأمينه العام لما يقوم به من «جهد رائع يحفظ للاتحاد أصالته الفكرية ويكرّم تقاليده النضاليّة في إطار دوره المتجدّد مع حاجات لبنان المناضل».

وتحدَّث عن إنجازات منظمة «أليكسو»، وفي طليعتها الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلِّف العربي، وهي اتفاقية وقّعتها الدول العربية الأعضاء وصادقت عليها دول أخرى. وتمَّ كذلك وضع اتفاقية لحماية الآثار وأخرى لتيسير انتقال الإنتاج الثقافي. كما عُنيت المنظمة برعاية المبدعين وضمان مكانتهم الاجتماعيّة وحرّيتهم، ووضعت خطّة شاملة للثقافة العربية قامت عليها لجنة قوميّة من كبار المفكّرين العرب في مختلف المجالات.

* وألقى الأستاذ **العروسي المطوي**، الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب، كلمة أشاد فيها باتحاد الكتّاب اللبنانيّين، وبمحاور المؤتمر ولا سيّما محور «الثقافة والديموقراطيّة والتغيير» لتداخل هذه الأمور. فـ«التغيير هو الهدف الأسمى للثقافة الحقّ، ولا ثقافة حقيقيّة بدون ديموقراطيّة أصيلة» ـ لا ديموقراطيّة تدوس الشرعية الدولية والشعوبَ! وشدّد على أن التغيير لا يكون صادقاً إلّا إذا نظر إلى الحياة والكون والسلوك نظرة واعية.

* وألقى الأستاذ **محمد بعلبكي**، نقيب الصحافة اللبنانيّة، كلمةً أعرب فيها عن ذهوله لكون نصف العرب ما يزالون في ظلام الأميّة، ولكون نسبة الأميّة في لبنان ما تزال ٢٣٪، ولكون العشرات من أهل العلم قد قُتلوا أو خُطفوا أو هُوجموا في لبنان خلال الحرب.

وهاجم بعض كتابات «الحداثة» وهي كتابات ـ حسب رأيه ـ مرادفة لكل وجوه الانحراف العقلي والمنطقي واللغوي. ودعا الكتّاب إلى تدارك الكتابة بالعربيّة عندنا من «كارثة أراها بنا محيقة». وشدّد على مبدأ الحريّة في لبنان؛ فأيّ انتقاص من هذا المبدأ هو انتقاص من جوهر لبنان.

* وألقى الأستاذ **ناصر الظاهري** كلمة كتّاب وأُدباء الإمارات، وقد تميّزت كلمته بشاعريّة حادّة توجَّهَ بها إلى بيروت: شرفاتٍ، وفجراً، وباعة جوّالين، صبايا زاهيات، وعجائزَ متدثّرات بدفء الجدران، وثقافةً حرّة. وحيّا الكتّاب اللبنانيّين بالقول إنّه «لو لم تكونوا أنتم بيروت، لكان للرصاص اليوم الكلمة ولكانت الكلمة لوثةً أخرى»!

* وقال رئيس رابطة الكتّاب الأردنيّين النائب **فخري قعوار** إنّ ثمّة حبلاً سرّياً يربط بين رابطة الكتّاب الأردنيّين واتحاد الكتّاب اللبنانيّين: «حين واكبْنا مكابدةَ اتحادكم من أجل إقامة هذا المؤتمر، تحرّكت دماؤنا وامتلأت صدورُنا بالفخر، لأنّ المثقّفين اللبنانيّين ـ وفي مقدّمتهم الكتّاب ـ ما زالت رؤوسهم معمورة بالعناد...»

وقال إن ذلك الحبل السرّي الذي يربط كذلك عمّان ببيروت والشعب الأردني بالشعب اللبناني هو رابطة العروبة، أو المصير الواحد، أو الخطر الواحد، أو الحزن الواحد، أو الموت الواحد، أو الأمل الواحد الذي يأتي ولا يأتي.

وأنهى كلمته بالتعبير عن تفاؤله بعناد اتحاد الكتّاب اللبنانيّين، وعلى رأسه د. سهيل ادريس، لأن هؤلاء الكتّاب يحاولون أن يعيدوا إلى بيروت عزّها الضائع.

* وألقى رئيس أسرة الأدباء والكتّاب في البحرين الأستاذ **عبد القادر عقيل** كلمةً أشادَ فيها بدور المثقّفين اللبنانيّين الذين منحوا «المشهد العربي» إضافة نوعيّة ميّزت درسَ الثقافة العربية المعاصرة. وأعرب عن رغبته في تحقيق شاغلِ اتحاد الكتّاب ـ ألا وهو الديموقراطية ـ على صعيد الثقافة في الوطن العربي كلّه، ولا سيّما على مستوى استقلال المؤسّسة الأدبيّة.

* وألقى د. **حسين أبو النمل** تحيّة باسم الاتحاد العام للكتّاب والصحفيّين الفلسطينيّين فرأى أن الديموقراطية والحوار ممرٌّ إجباري نحو السلم والتقدّم والتحرير. وثمّن أهميّة الرحلة المشتركة التي جمعت بين الشعبين اللبناني والفلسطيني.

* وأرسل الأستاذ **ناجي علّوش** رسالة إلى أعضاء المؤتمر اعتبره فيها ردّاً على مشاريع التقسيم وسحق الإرادة الوطنية وعملاً نضالياً كبيراً يستحقّ عليه الكتّاب اللبنانيّون وسام الشجاعة، لأنّ سياسة الهيمنة الدوليّة تعمل جاهدة لا لإبقاء الوطن مفتّتاً فحسب بل لزيادة تفتيته.

وأكّد علّوش أن هذه الوحدة هي سلاحُنا في مواجهة القمع والعنف وفي مواجهة الاحتلال الصهيوني وفي بناء المجتمع العربي الديموقراطي.

عقيل: استقلالية المؤسسة الأدبيّة التي تشبّثتم بها من أهم الشروط الديموقراطية.

أبو النمل: قضيتنا المشتركة لن تتقدّم إلاّ بتعزيز الديموقراطية والوعي.

علّوش: إرادة التوحيد عندكم عمل تستحقون عليه وسام الشجاعة.

أشقر: الصورة والكتابة عروسان.

---

* وكان الأستاذ **علي عقلة عرسان**، رئيس اتحاد الكتّاب في سوريا، قد أرسل برقية اعتذر فيها عن حضور المؤتمر، وتمنّى لهذا المؤتمر النجاح وللكتّاب اللبنانيّين التوفيق.

* وألقت الفنّانة **إيفيت أشقر**، رئيسة جمعية الفنّانين التشكيليّين، كلمة قالت فيها إنّ الصورة تسير في الكتابة كما في المرايا المكسورة، فيأتي الشاعر والأديب ليعيدا إليها الانعكاس متجدّداً بفكرهما. وهكذا فإنّ الصورة والكتابة هما كالعروسين يحتفلان، فترفرف دائماً أعلام الحريّة فوق أرضهما الخصبة.

* وألقى د. **محمد المجذوب**، عميد كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة في الجامعة اللبنانيّة، كلمةً ثمّن فيها تجربة تجمّع الهيئات الثقافية في لبنان وسط الحرب والقمع والإحباط.

* وكان الأستاذ **حبيب صادق** قدألقى كلمة تجمّع الهيئات الثقافية فحدّد أهداف التجمُّع الرئيسة على الوجه التالي: (١) تحرير الإنسان في لبنان بإلغاء نظام استغلاله وتشييئه؛ (٢) تحرير المجتمع اللبناني بالقضاء على النظام الطائفي وإقامة نظام ديموقراطي؛ (٣) التمسّك بوحدة الشعب اللبناني ووحدة أرضه ونشر سيادة الدولة العربيّة المستقلّة الديموقراطيّة على كامل ترابه؛ (٤) الالتزام بقضايا التحرّر والديموقراطيّة في العالم العربي؛ (٥) العمل على نشر الثقافة النقدية العقلانية؛ (٦) اعتبار الثقافة في لبنان إسهاماً مميّزاً في الثقافة العربية.

ودعا ختاماً إلى العمل من أجل تحصين الحريّات العامّة في لبنان، وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير، وإلى الوقوف في مواجهة التطبيع مع العدو الصهيوني، وإلى تخصيب العمل الثقافي المبدع، وإلى تصويب مسيرة اتحاد الكتّاب وإثرائه.

الجلسة الأولى

* ترأسها المحامي **جوزيف مغيزل**. واستهلّها الدكتور **أنطوان سيف**، فألقى تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني للكتّاب اللبنانيّين، فقال إن هذا المؤتمر قد أُريدَ له أن يكون حرباً حضارية وشرعيّة ضدّ الحرب التدميريّة وأن يؤكّد ثقافة السلم والآفاق المفتوحة على ميادين الحرية في مواجهة ثقافة الحرب المستمرّة في الأنفاق المقفلة. فكان المؤتمر ارتقاءً ضرورياً بالثقافة إلى مستوى مسؤوليّتها الوطنيّة التاريخيّة. وقد تشكّلت «اللجنة التحضيريّة» في بداية العام ١٩٨٩ من سبعين شخصيّة ثقافيّة معروفة من مختلف الميادين الفكريّة والفنيّة. لكن الظروف الأمنية أجّلت المؤتمر. وفي أيّار ١٩٩١ تمّ إقرار صيغة المؤتمر من حيث المحاور الرئيسية وأسماء مقترحة للمشاركين وأُقر موعد انعقاد المؤتمر من ٣ إلى ٧ تشرين الأول ١٩٩١.

سيف: المؤتمر لإبراز الاختلافات ولجعلها متكاملة في تركيب صورة الديمقراطية واستمرارها.

وتحدّث عن الزيارات الكثيرة التي قامت بها اللجنة التحضيرية إلى المناطق اللبنانيّة المختلفة استعداداً للمؤتمر، وقد شكّلت آراء أعضاء الهيئات الثقافيّة الذين التقت بهم اللجنة «موسوعة» حقيقيّة للاتجاهات الثقافيّة الوطنيّة الشاملة والشابّة غالباً. وأهمّ اللقاءات تمّ في صيدا وصور والنبطية ومغدوشة وبعقلين وانطلياس والخيارة وزحلة وطرابلس وبيروت.

وانبثقت عن اللجنة التحضيرية، لضرورات عملية محض، لجنة متابعة تضمّ حوالي اثنين وعشرين شخصاً. وعن هذه اللجنة انبثقت لجنة سكرتاريا تضمّ ستة أشخاص للمعالجة الدؤوبة. وكانت هذه اللجنة ترفع تقريراً دورياً إلى لجنة المتابعة، وهذه بدورها إلى اللجنة

التحضيريّة التي تضمّ هيئات ثقافيّة (منها اتحاد الكتّاب) وأفراداً غير منتسبين إلى هيئات.

وأكّد سيف أنّ المؤتمر هو لتأكيد التنوّع الفكري، ولإقامة أوسع حوار حول المسألة الوطنية والثقافة والإبداع، ولتشجيع السلم الأهلي.

وعن التمويل، أشار سيف إلى أن المجلس النيابي اللبناني قد دفع مبلغ خمسة عشر ألف دولار أميركي بواسطة رئيس المجلس دولة الرئيس حسين الحسيني، فيما أسهم النائب الأستاذ عبد الرحيم مراد بمبلغ ثلاثة آلاف دولار. وأشار إلى أن الأوراق المالية كافّة يوقّع عليها ثلاثة أشخاص: سهيل ادريس، فهميّة شرف الدين و/أو أنطوان سيف.

* وتلا التقرير جملةُ آراء كان معظمها خارجاً عن الموضوع(!). وتمّ في نهاية الجلسة إقرار مبدأ صدور وثائق عن المؤتمر.

الجلسة الثانية

«قراءات نقدية في إنتاجنا الثقافي: الكتابة الأدبيّة ـ الظاهرات الإبداعيّة الشابّة».

ترأسّت هذه الجلسة الروائيّة **اميلي نصر الله**.

* في هذا المحور تحدّثت د. **يُمنى العيد**. ويجد القارئ نصّاً كاملاً ومُنقّحاً لكلمة الدكتورة العيد زوّدت به مجلّة الآداب.

* وتحدّث الشاعر **محمد علي شمس الدين**، والشاعر **شوقي بزيع**. ويجد القارئ، هنا أيضاً، نصّي الشاعرين كاملَيْن ومنقّحيْن ننشرهما بعد استشارة صاحبيْهما.

* وتحدّث الأستاذ **أديب نعمة** عن الظاهرات الإبداعيّة الشابّة، فقال إنّه عقب الحرب وجد الشباب أنفسهم أمام «هُوّةٍ وجدار»: هوّةٍ صنعتها الحرب في جسد التواصل الثقافي؛ وجدارٍ يصدّ تقدُّمَنا نحو كلّ جديد نوعي، ويريدنا أن نبقى أسرى أحد خيارين: إمّا أن نبقى في الهُوّة، وإمّا أن تبتلعنا «ثقافة المنابر» فنكون مجرّد مقلّدين فاشلين لأصلاء تربّعوا على عروشها.

وأكّد نعمة أنّ الكتّاب الشباب سوف يضعون أمام أنفسهم تحدّياً أساسياً قوامه: ألاّ يستسلموا لغواية المنابر والخطابة، وألاّ تبقى لغة إبداعهم أسيرة لحظات الانكسار، وألاّ يقيموا سوراً بين العلم والفنّ، وألاّ يتخلّوْا عن «خيالهم وأوهامهم»، وأن يتواضعوا فيتقدّموا ويتعلّموا. وحكم أخيراً على «الثقافة المنبريّة السائدة» بأنها ثقافة مأزومة لن تُبدع جديداً، بل إن جُلّ ما ستفعله هو «خنقُ شروط ولادةِ الجديد وتمهيد الطريق أمام تعميم استِلاب ثقافة النظام العالمي الجديد».

* وانتقد د. **خليل أبو جهجه** حصرَ محورِ القراءة النقدية لإنتاجنا الثقافي في «السنوات العشرين المنصرمة»، لأنّ ثمّة تجانساً في الإنتاج الثقافي وظروف نشأته. وتحدّث عن الدلالة اللغويّة والمعنويّة لمصطلحَي «الحداثة» و«الإبداع». فالبدْعة ـ حسب ابن الأثير ـ ليست كلّها ضلالاً، إلاّ حين تُخالف ما أمرَ الله به ورسولُهُ، وعندها تكونُ ـ وصاحبَها ـ في النار. وأمّا الإبداع فقد اتفق معظمُ المفكّرين على أنّه إنتاج شيءٍ ما على أن يكون جديداً في صياغته فحسب ـ على اعتبار أن الإنسان لا يستطيع أن يُبدع من عَدَم. وخلص إلى أن ثمّة روابط بين المصطلحيْن، الأمر الذي يكشف عن دلالات ثلاث: (أ) زمنية، حيث أن الاثنين مرتبطان بالزمن المعاصر؛ و(ب) مكانيّة، لأنهما لا يتّمان إلاّ ضمن حيّز مكانيّ؛ و(ج) قيميّة، وفي هذا الصدّد توقّف أبو جهجه عند «المعاصرة» و«الحداثة» و«الجدّة».

نعمة: لن نستسلم لغواية المنابر والخطابة، ولن نتخلّى عن «خيالنا وأوهامنا»!

أبو جهجه: لربّما كان في القديم ما هو أكثر جدّة ممّا هو معاصر.

مقلّد: سياسة التحرر الوطني هي التي دفعت إلى ولادة الشعر الوطني، وهي التي ـ لغيابها ـ غيّبَتْه.

وهبي: أبرز ما يميّز نتاج الشباب هو حدّة القول والنقمة على السلف.

فالمعاصرة ذات دلالة زمنية تفيد التزامن بين حدثيْن ضمن حيّزٍ زمنيّ محدّد. وأمّا الحداثة فذات دلالة زمنية عامّة غير محدّدة، وتعني كلّ ما لم يصبح قديماً؛ وقد تعكس حكماً تقويميّاً إذا قورِنتْ بما هو عتيق. وأمّا الجدّة فذات دلالة زمنية وأُخرى فنّيّة. وبناء على ذلك، لا يغدو كل حديث أو معاصر جديداً. لذا «فإنّنا نلقى الجدّة في القديم كما نلقاها في المعاصر، ولرُبّما كان في القديم ما هو أكثر جدّةً مما هو قائمٌ أو معاصر.» وهكذا تبطل الحداثة أن تكون «زيّاً عارضاً أو شكلاً خارجيّاً أو وصفة جاهزة مستوردة»، وإنّما هي «نتاج تعبيري يصدر عن رؤية محدّدة وأصيلة».

وتحدّث أبو جهجه أخيراً عن إشكالات الحداثة، ومنها علاقتها بالتراث، وإشكاليةُ الاستلاب. ويرى أن لا نهضة يمكن أن تنمو إلاّ بتأثير نهضة حَضاريّة خارجيّة، تحاكيها في البدْء، حتى إذا ما اكتملت شخصيتها المستقلّة عمدتْ إلى إضافة الجديد.

* وقرأ د. **محمد علي مقلّد** ورقة بعنوان «الشعر والصراع السياسي ـ الايديولوجي في لبنان» فانطلق من فرضية تقول بأنّ الحركة الشعريّة في لبنان والعالم العربي قد كانت عربةً في قطار

السياسة وردَّ فعل عليها منذ هزيمة حزيران ١٩٦٧. وبسبب أهميّة الجنوب اللبناني ولأسباب أخرى، فقد أخذت تتبلور حركة شعرية، قوامها شعراء جوّالون وندواتٌ ومهرجاناتٌ شعرية في مدن الجنوب وقراه. ودخلت الحركة الشعرية الحربَ اللبنانية فتبنّت معها الكفاحَ المسلّح والاشتراكيّة ومشروع التغيير الديموقراطي. وما إن تعثّر هذا المشروع حتى انكفأ الشعر أو بعضه عن مناصرة الحركة السياسيّة: فتوقّف البعض عن الكتابة، وانزوى البعض الآخر «في هموم الفرد بعد فشل مشروع الجماعة» أو سخروا من شعارات الحرب.

وما إن وقع الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٧٨ ثمَّ عام ١٩٨٢ حتى استعاد الشعر نهُوضه بإنتاج غزير واكب المقاومة الوطنية. لكنّه ما لبث أن انكفأ من جديد بعد أن تعرّضت هذه المقاومة للمزايدات والثقوب الطائفيّة والمذهبيّة والاقتتال الداخلي.

ثم عبّر الشعر عن أزمة العلاقة بالغرب وبالتراث. وهنا وقع في إشكالية: فهو يرفض الغرب كنظام استعماري، لكنه يقبله على الصعيد الثقافي والعلمي، عكس البنى السياسية والاجتماعية التي عجزت عن مثل هذا القبول. وهكذا وقع الشعر في تناقض مفتعل بين التراث والمعاصرة.

ولاحظ د. مقلّد أنّ منطق الصراع السياسي قد سحب نفسه على العلاقة الصراعيّة بيْن جيل الشعر الكلاسيكي وجيل الشعر الحديث، بل بين أجيال الحداثة نفسها، فراح جيل منها يرمي روّادها بالتقليد، حتى صرخ محمود درويش: «أنقذونا من هذا الشعر»، أي من الشعر الركيك المشوّش.

ورأى مقلّد أنَّ الحركة الشعرية هنا، عقب هزيمة الخليج وانهيار التجربة السوفياتية، تستعدّ لتدشين مرحلتها الجديدة القائمة أساساً على تحرير الثقافة من تعسف السياسة. غير أنّ «مقلّد» يخشى أن تغلو عملية التحرير تلك فتنبش «بصماتنا» إذ تنبش جثّة الماضي والسياسة. فالسياسة والماضي غير الايديولوجيا وتعسّفها.

* وتحدّث الأستاذ **زاهي وهبي** فقال إنّه لم يكن لـ«جيل الحرب» باع فيها سوى أنّه كان وقود نيرانها وهو يصير اليوم رماد «مهاترات أُمرائها».

ولا يرى وهبي في «وطن الإشعاع والنور» إلّا ظلاماً وكواتم صوت وقبور الشهداء المفكّرين. ولا يرى من مؤسّسات الوطن الثقافيّة سوى «اتحاد كتّاب هرم ظلّ ردحاً طويلاً من الزمن حِكراً على فئة دون سواها»، قبل أن «يتحنّط على قائمة المتعاقبين بالتناوب على هيئته الإداريّة وأمانته العامّة». ودعا وهبي الاتحاد للتحوّل إلى نقابة، ودعا «الناشرين إلى الالتحاق بنقابتهم». وأمّا المؤسّسات الثقافيّة الأخرى «فمنابر ومنتديات مناطقيّة وطائفيّة» شبيهة بالميليشيات المسلّحة. وأمّا وزارة الثقافة الموعودة فهي الحصيلة الوحيدة التي حصلنا عليها «من سلام الطائف والطوائف»، وبئس مثل هذه الوزارة!

واستدرك وهبي فقال إنّ تعبيري «الشباب» و«الشيوخ» غير دقيقيْن: «فإنّنا لو أمعنّا النظر لوجدنا بين الشباب من هو كهلٌ قبل أن يشبَّ، ولوجدنا بين الشيوخ من هو فتًى حتّى المشيب». لكنّه عاد إلى الاستدراك ثانية فرأى قواسمَ مشتركة في نتاج الشباب، هي: «حدّة القول، وعنف النقمة على السلف ـ كما لاحظتم في هذه الكلمة ـ [والكلام لا يزال لوهبي] ـ» رغم أنّه [أي وهبي] لا يؤمن بـ «الفراغ والقطيعة مع الموروث».

ورأى أنّ النقد الذي يكتبه الشباب شبيه برصاصهم أيّام المتاريس، وهو ـ على أيّ حال ـ لا يُقاس إلّا بثمنه المدفوع بالدولار: فـ«وول ستريت» الثقافة هي إحدى سمات النظام العالمي الجديد التي تخنق ما لا تقدرُ على خنقه الأدواتُ السلطوية الأخرى.

واتّهم اتحاد الكتّاب اللبنانيّين بأنّه عجز عن استقطاب زملائه الشباب الذين كانوا الأكثر عطاءً خلال السنوات الماضية كـ «اسكندر حبش، ويحيى جابر، وشارل شهوان، ويوسف بزّي، وفادي أبو خليل، واسماعيل فقيه...» وقد كانت حجّة المؤسّسات الثقافيّة ـ حسب وهبي ـ في عدم استقطاب أولئك الشباب عدم إجادتهم العربيّة أو الشعر العمودي.

وامتدح وهبي في الوقت ذاته شوقي أبو شقرا في «النهار»، والياس خوري في «السفير» و«ملحق النهار»، ورياض نجيب الريِّس في «الناقد»، وحبيب صادق «أحياناً» في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، وهي منابر استطاع «جيل الشباب» أن يؤكّد عبرها أنه جيلٌ «يضجّ بالحيوية والعطاء، ويمتلك مشروعاً يتلخص بالتمسّك بحرّية التعبير وديموقراطيّة الاختلاف وبرفض الترهّل والتحنيط».

الجلسة الثالثة

«قراءة نقدية في إنتاجنا الثقافي ـ الأدب المكتوب باللغة الأجنبيّة» **جورج دورليان**، قدّم مداخلة ممتازة بعنوان «الأدب اللبناني باللغة الأجنبيّة»، فسجّل ارتياحه لإقدام المؤتمر على إدراج هذا الموضوع ضمن برنامجه لأنّه لا يجوز لأهل البلاد العربيّة أن يتنكّروا للأدب الذي كتبه عربٌ بلغة أجنبيّة. ورفض دورليان الأخذ بموقفيْن ايديولوجيّيْن اثنيْن: أوّلهما يعتبر ذلك الأدب من «بقايا الاستعمار العفنة»؛ والثاني يعتبره مجرّد مؤهّل من إرثٍ تاريخيّ قديم. ورأى أن الأدب اللبناني المكتوب باللغة الأجنبيّة ظاهرة تتكشّف فيها الثنائيات، فهو: **أوّلاً** ظاهرة تاريخيّة؛ إنّه بشكلٍ واضح وصريح «ثمرة وجود الغرب عندنا في سياق عملية تاريخية استعمارية بدأت في أوائل القرن التاسع عشر». ولمّا كان هذا الأدب لم يوجد في بلادنا

إلاّ في القرن العشرين، فإنّ هذا دليل على تزامنه مع الوجود الأجنبي فيها. غير أن ذلك لا يعني ـ حسب دورليان ـ أن هذا الأدب استعماري قالباً ومضموناً، وإلاّ لكنّا كُلّنا مجرمين لأنّنا أبناء قايين المجرم!

وهو ثانياً ظاهرة فنّية. فالكتابة بالأجنبيّة لا تخضع للحالة الاستعمارية وحدها، وإنّما هي كذلك ثمرة «ضرورات أُخرى داخلية»، منها: حاجتنا الماسّة إلى لغة تؤمّن التفاعل والتواصل المباشر مع العالم المتحضّر والمتمدّن والمنتج على المستويين الثقافي والعلمي ـ التقني. وتساءل دورليان هنا عن معنى الحملة على اللغة الأجنبية كأداة تعبير، في الوقت الذي نسكتُ فيه عن أشكالٍ تعبيرية أخرى (فنّية وغير فنّية) لا مرادف لها في التراث، كالنظام البرلماني والفن التشكيلي والموسيقى؟ ومن تلك الضرورات أيضاً حاجتنا إلى لغة أجنبيّة بغضّ النظر عن تقدّم سياسة التعريب في بلادنا؛ ففي عصر تتحوّل فيه ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من «الدول المتقدّمة» إلى الثنائيّة اللغويّة، يغدو من غير الجائز ـ في رأي دورليان ـ أن ترفع «بلاد متخلّفة ـ مهما عظم تراثها ـ شعار الوحدانيّة اللغويّة».

ورأى أنّ مضمون هذا الأدب يحمل مدلولات عربية في الصميم، إمّا بشكل مباشر وواقعي كما في أدب أندريه شديد وأمين معلوف والطاهر بن جلّون، وإمّا بشكل خيالي غير مباشر، كما في أدب جورج شحادة. وكشف أن الكثير من مفكّرينا العرب يفضّلون الاستمرار في استعمال اللغة الأجنبيّة بسبب غياب حريّة التعبير في المجتمعات العربيّة مقارنةً مع المجتمعات الغربيّة.

واقترح دورليان، في خاتمة مداخلته، على اتحاد الكتّاب تشكيل هيئة دائمة تابعة له تقوم بتشجيع ترجمة النتاج اللبناني والعربي المكتوب باللغة الأجنبيّة، والعمل ـ بمعونة هيئات ثقافيّة أُخرى ـ على

إقناع وزارة التربية والفنون الجميلة بإدخال نتاج هؤلاء الأدباء والمفكّرين في برنامج تعليم اللغة الأجنبيّة في الصفوف التكميلية والثانوية والجامعية وإحلال كتّاب عرب كتبوا باللغة الأجنبيّة ككاتب ياسين وأندريه شديد وصلاح ستيتيّة وجورج شحادة مكان كتاب ومفكّرين أوروبيّين.

* واستهلّ د. **غالب غانم** مداخلته المعنونة: «شعر اللبنانيّين باللغة الفرنسية: ماضٍ أم مستقبل؟» بتعريف ذلك الشعر: فإذا هو شعر كتبه لبنانيون أو «لبنانيو الأصل القريب» داخل الوطن أو خارجه ـ على حدّ سواء ـ باللسان الفرنسي. وأمّا عوامل إطلاقه فهي الثقافة المتنوّعة، وعهد الانتداب، و«المغامرة على صهوة لغة عالمية بحثاً عن شهرة أو تحقيقاً لذاتٍ ثقافية أو لمأرب وطني»، والرغبة في التعبير التلقائي عبر «اللسان الأطوع».

دورليان: لا يجوز لأهل البلاد العربية أن يتنكّروا للأدب الذي كتبه عرب باللغة الأجنبيّة.

غانم: إن أتى الشعر مبدعاً، فإننا لا نعود نخشى على وجود أُمّ تدّعيه وتحضنه!

درويش جبّور: الأدب الفرانكوفوني يعيش غربة مزدوجة؛ غربة في البيئة التي انطلق منها وغربة في البيئة التي يُبدع بلغتها.

وازن: عدم التخلّي عن الذاكرة حتّى في عزّ قتلها!

وتحدّث غانم عن مراحل ذلك الشعر فقسّمها في خمس: (١) مرحلة التفتّق (١٨٧٤ ـ ١٨٩٠) بدأت بظهور أوّل ديوان لميشال مسك، وتبلورت مع ديوان لشكري غانم بعنوان **عواسِج وأزهار**. (٢) مرحلة الروّاد المناضلين (١٨٩٠ ـ ١٩٢٠) وفيها تعاضد المثقّفون العرب في فرنسا ـ أمثال نجيب عازوري، وغانم، والزهراوي ـ ضدّ العثمانيّين من خلال روابط ومؤتمرات. (٣) المرحلة اللبنانيّة (١٩٢٠ ـ ١٩٤٥)، وهي مرحلة «المجلّة الفينيقيّة» التي أصدرها شارل قرم وتحلّق حوله وحولها إيلي تيّان وهكتور خلاط وميشال شيحا وغيرهم ممّن راهن على الخطّ الوطني اللبناني، وإحياء التراث الفينيقي، والصداقة اللبنانيّة الفرنسيّة، والإبداع الأدبي. وقد دفع أولئك الكتّاب إلى خيار الكتابة بالفرنسيّة اعتقادُهم بأنْ لا خوف على الشخصيّة اللبنانيّة من الاضمحلال، وتشديدهم على الانتماء إلى «حضارة البحر المتوسّط»، وشعورهم بالعرفان نحو فرنسا المهتمّة بـ«المسألة اللبنانيّة»، وإعجابهم باللغة والأدب الفرنسيّين، ويقينُهم بأنّ لبنان لم يكن من قديم الزمن «أرض لغةٍ واحدة». [والجدير بالذكر أن تيّاراً آخر مستقلاً غنائيّ النزعة قد نما في موازاة تيّار «المجلّة الفينيقيّة»، مثّله ادمون سعد وكميل أبو صوّان وفؤاد أبو زيد وغيرَهم]. (٤) مرحلة الحداثة الأولى (١٩٤٦ ـ ١٩٦٠)، ويتصدّرها جورج شحادة، ويمثّلها فؤاد غبريال نفّاع وأندريه شديد، وتتميّز بالانعتاق من «طقوس المناسبات والوطنيّات والغنائيّات المباشرة». (٥) مرحلة الحداثة الثانية (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠)، ويتكثّف هَهنا الانحياز إلى الحداثة، ويمثّلها صلاح ستيتيّة، ونادیا تويني، وڤينوس خوري، وايتيل عدنان، وهدى أديب، ومي مرّ، وغيرهم. (٦) مرحلة الغد (١٩٨٠ ـ وصاعداً)، ويمثّلها «الشباب» أمثال سابين فَرّا، وشارلوت طوبيا، وإيلي معكرون، ومروان حُصّ، وغيرهم.

وانتقل غانم أخيراً إلى هويّة الشعر اللبناني المكتوب بالفرنسيّة، فنظر إليه من زوايا خمس. فهو من الزاوية اللغوية البحت شعرٌ فرنسيّ «لأنّك لو قرأت مقطّعاته على لبناني لا يُتقن الفرنسيّة لما فهم شيئاً!». وهو من الزاوية الوطنية متفاعل تفاعلاً كليّاً مع «القضيّة العربيّة والمشاعر اللبنانيّة». وهو من الزاوية الثقافيّة يعكس واقع الثقافة اللبنانيّة «في شعبةٍ من شعابها»، لكون لبنان نفسه بلداً منفتحاً على «مفارقِ الأرض الأربعة». أمّا من الزاوية الفنّيّة فإنّ ثمّة ازدواجيّة تكتنف هذا الشعر، مردّها إلى امتزاج الروح اللبنانيّة العربيّة الشرقيّة بالروح الفرنسيّة الأوروبيّة الغربيّة. وأمّا من الزاوية الإنسانيّة فقد رأى غانم أنّ أولئك الشعراء هم شعراء أصيلون «جنسيّتهم جنسيّة الإنسان ولغتهم لغته». وقد أكّد في هذا الصدد على أنّ الشعر حين يكون مبدعاً فإنّنا «لا نعود نخشى على وجود أُمّ تدّعيه وتحتضنه»، وإنّما يغدو «ملكاً مشاعاً يقطفُ ثمره كُلُّ من استساغه ومال إليه».

* ونبّهتْ د. **زهيدة درويش جبّور** إلى أنّ «الخلط بين الغرب والمسيحيّة (بوجهها الصليبي) يؤدّي غالباً إلى النظر بعين الاتّهام إلى المسيحي المشرقي المرتبط بالغرب بحكم انتمائه الطائفي، تماماً كما يؤدّي الخلط بين العروبة والإسلام إلى تغريب المسيحي المشرقي عن بيئته ومحيطه التاريخي...» واعتبرت المعادلة القائلة بأنّ من يكتب بالفرنسية هو، حُكماً، ذو انتماء طائفي (مسيحي) أو اجتماعي (بورجوازي) معيّن، صحيحة بصورة عامّة خلال فترة معيّنة هي تلك الممتدّة بين ١٩٢٠ و١٩٤٥، أي خلال الفترة التي يسمّيها غالب غانم «المرحلة اللبنانيّة» ـ وهي فترة تميّز فيها الأدب بالدعوة إلى القوميّة الفينيقيّة والتغنّي بالقيم الحضاريّة الفرنسيّة وتقليد الرومنطيقيّة والبارنسيّة المنتشرة آنذاك في فرنسا. غير أنّ أدب المرحلة التي سبقت تلك المرحلة قد كان مطبوعاً بطابع العروبة، رغم كون كثير من أصحابه مسيحيّين. كما أنّ أدب المراحل اللاحقة حمل وما يزال يحمل الكثير من الهموم العربيّة واللبنانيّة ـ كما في أعمال توبني وشحادة ومعلوف ولبكي.

* وكان الأستاذ **عبده وازن** قد قدّم مداخلته ـ خطأً ـ في محورٍ آخر. وعنوان المداخلة «الأدب الفرنكوفوني في مواجهة الحرب ـ **رسالة من بعد الموت** نموذجاً». فاتّضح له أن الأدب الفرنكوفوني هو أوّلاً وآخراً «أدبُ النخبة البورجوازيّة التي دمّرتها الحرب أو هَجّرتها أو انتقلت بها من موقع إلى آخر». والأدب اللبناني الذي استوحى الحرب اللبنانيّة وكتبها بالفرنسيّة ضئيلٌ نسبة إلى نظيره المكتوب بالعربيّة. غير أن بعض الأعمال الأولى نجحت ـ حسب وازن ـ في أن تتعمّق قراءة الحرب. من هذه الأعمال **رسالة من بعد الموت** لدومينيك ادّه. ففي هذا الكتاب تستفيد الكاتبة من تردّد شخصيّتها لتكتب رسالةً طويلة في محاولة لفضح الماضي والواقع وقول ما لم تُرِدْ أن تقوله شخصيّاً. فالبطل/الكاتب البورجوازيّ الجذور يذكر ماضيه، ويفضح «المعجزة اللبنانيّة» و«خديعة الميثاق الوطني» معترفاً بأنه «كانت لنا دوماً عينٌ متّجهة نحو فرنسا»، وواصفاً الاستقلال اللبناني بـ «المهزلة»!

وخلص وازن إلى أن اغتراب البطل ـ الذي يكتب رسالته بلغة فرنسية راقية ـ ليس إلّا اغتراب الكاتبة نفسه. لكن هذا الاغتراب داخل اللغة الفرنسيّة إنما هو اغترابٌ «حقيقيٌ وأصيل»، لأنّه لم يتنكّر لذاكرته اللبنانيّة «حتّى حين أمعن في قتلها على الطريقة الأوديبيّة»!

الجلسة الرابعة

«قراءة نقدية في إنتاجنا الثقافي: الكتابة الفكريّة والاجتماعيّة ـ الكتابة التاريخيّة»

* ترأست هذه الجلسة الدكتورة **فهميّة شرف الدين**. وتحدّث الأستاذ **نسيب نمر**، رئيس المجلس الثقافي في بلاد جبيل، عن الكتابة الفكريّة والاجتماعيّة. فركّز على ارتباط الفلسفة بتاريخ الصراع في المجتمع البشري، لا بالجواب على «اللماذا» الكبرى ولا بزمن نشوء الإنسان. وهو لم ينفِ أن تكون الحقيقة مبعثرة في جميع التيّارات الفلسفيّة الماديّة والمثاليّة واللامعرفيّة والثنائيّة و«حتى اللاهوتيّة». ويعتقد بأنّ معظم نتاجنا الفكري الفلسفي والاجتماعي «بعيد جدّاً عن الحقيقة»؛ والسبب في بعده هذا «عدم اعتماده بوجهٍ عام وكقاعدة المذهبَ الواقعي والمنهج العقلاني الجدلي» لا بهدف معرفة «وجود الشيء في ذاته» فحسب، بل بهدف معرفته «هو ذاته» وبهدف تحويله إلى «شيءٍ لذاتنا ومن أجلنا». وختم نمر بالتأكيد على أنّه عندما نبدأ سلوك طريق «الحقيقة الحقيقيّة» لا طريق «الحقيقة المجرّدة والسفسطائية والميثولوجية وما شابه»، فإنّ نتاجنا الفلسفي يبدأ بشقّ سبيله نحو التفاعل «مع أعظم مهام الفلسفة...: مهمّة التناغم... بين النظرية والممارسة، وبين معرفة الشيء في ذاته وتحويله إلى شيء لذاتنا ومن أجلنا.»

* ورأى د. **منير اسماعيل** أنّ ثمّة «ثوابت» في كتابة التاريخ اللبناني، لعلّ أهمّها حرمة مرويّات السلف (كتاريخ البطرك الدويهي والأمير حيْدر الشهابي)، وهي مرويّات تُقدَّس. وجزم بأنْ «ليستْ كل مخطوطة قديمة ذاتَ قيمةٍ علميّة». وشدّد على أن الوثائق الأجنبيّة والمحليّة هي الأساس لإعادة كتابة تاريخ لبنان.

* وتحدّث د. **مسعود ضاهر** عن الكتابة التاريخيّة إبّان الحرب الأهليّة اللبنانيّة. ويجد القارئ النصّ الحرفي لمداخلة الدكتور ضاهر ننشرها بعد أخذ موافقته.

* وقرأ **انطوان مسرّة** ورقة بعنوان «كتابة وتعليم تاريخ لبنان: من السّجال العقيم إلى الأعمال النموذجيّة»، فرأى أن السؤال الواجب طرحه يتعلّق بالتجدّد الممكن «ضمن العوائق والإمكانات»

من أجل استخلاص برنامج مستقبلي. وعدّد الأهداف التي يتوخّاها علم النفس التربوي من كتابة التاريخ، فإذا هي: إنماءُ الحسّ الزمني بشكل لا تعود الحضارة معه مجرّد تقدّم تكنولوجيّ؛ وبناءُ الذاكرة الجماعيّة؛ وتنمية الإدراك الشمولي في مقاربة شؤون المجتمع؛ وتنمية الإدراك بنسبيّة الأمور.

أمّا بالنسبة لكتابة تاريخ لبنان فإنه يجب التركيز على تاريخ اللبنانيّين وشؤونهم في المرحلة ما قبل الجامعيّة. ويجب كذلك الإقرار بالتأويلات المختلفة والعدول عن أسلوب الفرض ولهجته، وإنتاج أبحاث ووسائل تعليميّة وتطبيقيّة نموذجيّة، وتحقيق حد أدى من التربية معاييرها هي التالية:

(أ) جغرافيّة: فتاريخ لبنان هو تاريخ **كُلّ** لبنان.

(ب) سكّانية: فتاريخ لبنان هو تاريخ الشعب اللبناني كُلّه.

(ج) سياسيّة: وبموجبها يكون استقلال لبنان قد أُنجز منذ عام ١٩٤٣ لا منذ الأزل.

(د) تربويّة: فتعليم تاريخ لبنان يتمّ بالحفاظ على تنوّع سكّانه وحالات توافقهم، مع الإسهام في بناء ذاكرة جماعيّة وطنيّة.

ويدعو مسرّة إلى الاعتماد على الوثائق المصوّرة والمكتوبة، وإحلال المصطلحات التاريخيّة والسياسيّة مكان «مصطلحات الإنشاء الأدبي»، وتبنّي الأسلوب القصصي ولغة أدب الأطفال في التاريخ الموجّه للصفوف الابتدائيّة وبعض الصفوف المتوسّطة، والعدول عن أسلوب الوعظ. ويشدّد على ضرورة الإقرار بالاختلاف سبيلاً لتفادي النزاع. فيُعطي نموذج سويسرا التي لم تكن التربية فيها مشكلة نزاعية على الرغم من وجود أربع لغات، وذلك بسبب الإقرار بهذه اللغات وبالحقّ في تعليمها في المدارس؛ وفي بلجيكا لم يتوفّر السلم الأهلي إلّا عند إقرار شرعية المشكلة اللغوية في الميثاق الدراسي عام ١٩٥٨.

* أمّا د. **ياسين سويد** فقد تحدّث عن النموذج اللبناني في الكتابة اللبنانيّة. وهاجم «قسماً من اللبنانيّين» حاولوا أن يفتّشوا عن «تأصيلٍ للبنان المستجدّ»، أي عن سند تاريخي لهذا الكيان المستحدث، «فابتدعوا ذلك السند لكيْ يبرّروا استقلاليةً ما لتاريخ هذا الوطن عن محيطه الشامي والعربي.» أمّا الحقيقة التاريخية ـ في رأي سويد ـ فهي أن لبنان كان جزءاً من بلاد الشام، وتمّ اقتطاعه «بمؤامرة استعمارية» وضعت فصولها في سايكس بيكو (١٩١٦) ومؤتمر فرساي (١٩١٩) ومؤتمر سان ريمو (١٩٢٠).

ودعا سويد إلى إعادة كتابة تاريخ لبنان بشكل علمي وموضوعي، لأنّ كتابة كهذه هي وحدها الكفيلة بوحدة الوطن؛ وإلّا «فكيف يمكن أن يلتقي لبنانيّان ناشئان في محيطين متباينيْن: أحدهما نشأ في بيئة عربيّة، والآخر في بيئة انعزاليّة؟»

نمر: السبب في بعد نتاجنا عن الحقيقة عدم اعتماده المذهب الواقعي والمنهج العقلاني الجدلي.

اسماعيل: الوثيقة هي الأساس في كتابة تاريخ لبنان.

مسرّة: يجب الإقرار بالتأويلات المختلفة والعدول عن أسلوب الفرض ولهجته.

ياسين سويد: لبنان جزء من بلاد الشام، اقتُطع منها بمؤامرة استعماريّة.

زيادة: التاريخ شيء، والوطن شيء آخر.

بيضون: قيام الدولة على أساسها الطائفي جعل المؤرخ عاجزاً عن ممارسة الرؤية العلمية الموضوعية.

---

* وقرأ د. **خالد زيادة** عن التاريخ الطائفي والمناطقي والعائلي ودوره في كتابة تاريخ لبنان. فأشار إلى أن تاريخ لبنان قد كُتِب في مرحلة قصيرة من الزمن؛ ذلك أنّ تعبير «لبنان» لم يحمل «مدلولاً سياسياً واجتماعياً إلّا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر»، ولأنّ كتابة تاريخ «الدول» يفترض قيامها أصلاً. ورأى أن المصادر التاريخيّة إبّان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد كُتِبت وفق دوافع مختلفة: فـ **تاريخ الأزمنة** للبطرك الدويهي، مثلاً، يبتدئ بظهور الإسلام (رغم كون الدويهي رئيس طائفة مسيحية) التزاماً بالتقاليد المتّبعة لدى المؤرّخين المسلمين الكلاسيكيّين، لكنّه كلّما تقدّم في الكتابة ازداد اهتمامه بتاريخ الطائفة المارونيّة. وكذلك الأمر بالنسبة للأمير حيْدر الشهابي: فهو على ابتدائه كتابه بالتاريخ الإسلامي لا يلبث أن يفيض في ذكر أخبار الأسرة الحاكمة التي ينتسب إليها في جبل لبنان.

وأدلى زيادة بعدّة ملاحظات إضافيّة، أهمّها:

ـ انّ المؤرّخ يُدرج ما هو جزئيّ في ما هو عامّ، ليُكسب تأليفه شرعيّةً ما؛ وهذا ما كان أيضاً شأن ابن إياس وابن تغري بردي وغيرهما من المؤرّخين المتقدّمين.

ـ انّ ثمّة مفارقةً في تأريخ لبنان، لكون هذا البلد دولة حديثة العهد (١٩٢٠)، في حين يتمّ التأريخ وفقاً لتقاليد في الكتابة لم يجرِ نقدُها.

ـ انّه رغم تشجيع السوسيولوجيا والأنتروبولوجيا ـ وغيرهما من مناهج الغرب الحديثة ـ لكتابة التاريخ المحدود بمنطقة أو طائفة أو عائلة، فإنّ ذلك لا يمنع الكتابة من أن تخدم أغراضاً مختلفة مغايرة لتلك التي تقتضيها المعرفة المجرّدة.

ـ انّه رغم أنّ كتابة التاريخ الجزئي قد صبّت في خدمة التواريخ الطائفية، فإنّ الاهتمام بتاريخ مناطق غير جبل لبنان ـ كالبقاع والجنوب والشمال ـ يمكن أن يدعم تصوّراً إجمالياً لتاريخ لبنان؛ علماً بأنّ تاريخ لبنان «ليس جَمْعاً لتواريخ الطوائف والمناطق».

ـ انّ أيّ محاولةٍ لإلزام تاريخ ما قبل ١٩٢٠ بجغرافية لبنان سوف يصبّ في خدمة أغراض سياسيّة على حساب الحقيقة التاريخيّة.

واختتم زيادة مداخلته بالتساؤل عمّا إذا كان المطلوب حقّاً أن نكتب تاريخاً موحّداً للبنان؟ ففي رأيه «أن التاريخ شيء والوطن شيء آخر». فبناء الأوطان يتمّ «بالتطلّع إلى المستقبل، لا الماضي».

* وقُدّمت إلى المؤتمر ورقة للدكتور **ابراهيم بيْضون** بعنوان «بين الفراغيْن يُكتب التاريخ». فرأى أن معاناة المؤرِّخ في لبنان لم تكن مع السلطة فحسب، بل مع فروعها المتنافرة كذلك، بحيث أن ذلك المؤرِّخ قد انتهى إلى التوفيقيّة أو الطائفية. ولاحظ بيْضون انحساراً في دراسة التاريخ الإسلامي لصالح التاريخ الحديث، ولاحظ كذلك أن غالبيّة دارسي التاريخ الإسلامي هم من المسلمين. ورأى أنّ ذلك يعود لسببيْن: أولهما أنّ التاريخ قد كان ملازماً للفقه ومن دوحته تفرّع؛ وثانيهما متّصلٌ بطبيعة المجتمع اللبناني وتكوينه الطوائفي، فقد انعكست تعقيدات هذا المجتمع وتناقضاته على كتابات المؤرّخين، أمثال محمد جميل بيْهم وزكي النقّاش وعمر فرّوخ.

ولاحظ أن كتابات ذلك الجيل ـ ويستثنى منهم نقولا زيادة الفلسطيني النشأة الغربيّ الثقافة ـ لم تخلُ من تطابق بين الإسلام والعروبة، وذلك نتيجةً لتفوُّق النظرة الدينية عندهم على النظرة الحضاريّة. وكان الإرساليون قد بدأوا ينشطون، «وراح لامنس يعبث بالحقائق أو يسخّر بعضها لغاية في النفس» مضيِّعاً بذلك علمه الغزير.

وخلص إلى أن قيام الدولة على أساسها الطوائفي قد جعل المؤرّخ عاجزاً عن ممارسة الرؤية العلميّة الموضوعيّة في كتابة التاريخ الإسلامي، وغدا المؤرِّخ الموضوعي مرفوضاً كمحاور ومنفيّاً بالرغم منه.

الجلسة الخامسة

«الهيئات الثقافيّة ودورها في تفعيل الثقافة»

ترأّس هذه الجلسة د. **محمد المجذوب**، وكانت المداخلة الأولى لرئيس المجلس الثقافي للبنان الشمالي د. **نزيه كبّارة**. وفيها تحدّث عن كيفية قيام تجمُّع الهيئات الثقافيّة في العام المنصرم نتيجةً للقاءات كثيرة منذ عام ١٩٨٢ في طرابلس وانطلياس وصيدا وغيرها من المناطق اللبنانيّة. ثمّ ركّز على المسائل التي ينبغي لتجمُّع الهيئات الخوض فيها، وقسّمها في خمسة مستويات:

فعلى المستوى الوطني قال إنه ينبغي العمل على تعزيز الحياة الديموقراطية بتعزيز الحياة البرلمانية؛ والارتقاء بوثيقة الوفاق الوطني إلى صيغة أكثر إنسانيّة وعدالة؛ وإنماء كلّ المناطق اللبنانيّة؛ وتحصين الوحدة الوطنيّة؛ والتوعية لمخاطر «اسرائيل»؛ والتوعية لضرورة التضامن العربي.

وأمّا على المستوى الاجتماعي، فقد حثّ على بلورة «مفهوم متقدّم للعدالة الاجتماعية» يشمل الحقّ في التعلُّم والعمل والرعاية الصحيّة والشيخوخة الهانئة والاهتمام بمشاكل الحرب كمشكلة المهجّرين والمنحرفين والهجرة والبطالة.

وأمّا على المستوى التربوي فقد أكّد على تعزيز التعليم الرسمي، وتوحيد كتابَي التاريخ والتنشئة الوطنية، واعتماد التقنيات الحديثة، ومعالجة أزمة الجامعة اللبنانيّة.

وأمّا على مستوى القيم الخلقيّة والاجتماعيّة، فإنه ينبغي التصدّي للانتهازيّة، والرشوة، والاستغلال، والإزراء بالعلم، والإثراء غير المشروع، وآفات التفسّخ الاجتماعي.

وأخيراً اقترح على المستوى الثقافي أن يتمّ توحيد الرؤية فيما يهمّ الشأن الوطني والاجتماعي، وطالب بإنشاء وزارة للثقافة والفنون تهدف إلى محو الأمّيّة الثقافيّة «لا إلى اجتذاب أشباه المثقّفين»، ولإحياء التراث الثقافي «لا لطمس معالمه وتشويهه وتزويره»، وللعمل على الارتقاء بالمستوى الثقافي، لا للوقوع في مأزق البيروقراطية والروتين الإداري.

* ثمّ تحدّثت د. **بتول يحفوفي** فقالت إن البحث في الثقافة دون الأخذ بالبعد الاجتماعي الذي يُعزّز القيم والمفاهيم بحثٌ عقيم. ورأت أنّ الحرب قد خلقت اختلافات جوهريّة بين أبناء الوطن على صعيد مفهوم الولاء القومي، ومفهوم الديموقراطيّة، ومفهوم الوحدة الوطنيّة.

وحذّرت من الشعارات «الفضفاضة» التي تسقط في أثناء الممارسة وقد تنقلب إلى ضدّها، وحذّرت من أن تتجيّر الهيئات نفسها لنصرة متسلّط، أو أن تطغى الهيئات المتمكّنة مادياً وبشرياً على ما عداها،

أو أن يستمرئ من هم في أعلى الهرم «غواية السلطة» فيجدّدوا لأنفسهم بانتخابات يسمّونها دائماً ديموقراطيّة لكنها تُبقي الأمين العام في منصبه.

ودعت، ختاماً، الهيئات إلى حمل شعار مقاومة كُلّ السلط، مستشهدة بقول الفيلسوف الفرنسي آلان: «يفترض أن نؤسّس كل يوم متراساً صغيراً، أو نقدّم في كلّ يوم ملكاً إلى المحكمة، أو نمنع أن تُضاف صخرة إلى معتقل الباستيل لنُوفّر على أنفسنا عناء هدمه.»

كبارة: وزارة ثقافة لتشجيع الثقافة والمثقفين لا للتسلط عليهم.

يحفوفي: «يُفترض أن نمنَعَ أن تُضاف صخرة إلى معتقل الباستيل لنوفّر على أنفسنا عناء هدمه» ـ (عن الفيلسوف ألان)

أبو فاضل: ما دمت محترماً حقي فأنت أخي آمنت بالله أم آمنت بالحجر!

صادق: لم يكن ما عاناه مجلسنا على يد الحالة الطائفية أقل ضراوة ممّا عاناه ابّان الحالة الإسرائيلية.

الدمشقي: اين القراءة النقدية في جلسات مؤتمرنا للأدب المقاوم؟!

---

* وقال د. **رياض قاسم** رئيس المركز الثقافي العربي في البقاع إنّ الواقع السياسي العربي قد ترك عند فريق من المثقّفين حالة من الإحباط، وترك عند فريق آخر حالةً من «التفلسف التبريري» لمجريات الأحداث نتيجةً لارتباط بعض أفراد هذا الفريق بمصالح وظيفيّة أو حزبيّة موالية للأنظمة أو نتيجةً لبحث البعض الآخر عن مكان للبروز الشخصي وفق قاعدة: «خالفْ تُعرفْ»! وأمّا ما يراه قاسم وآخرون فهو أن التحدّي والقمع اللذين يتعرّض لهما المثقّفون على جميع الصعد يشكّلان حافزاً لليقظة.

وتحدّث عن نظرة قطاع كبير من المثقّفين ـ ومنهم أعضاء مركزه ـ إلى التراث والعروبة والدين، وحدّد مشكلات المجتمع الأساسية بالتخلّف والخلل في بناء الإنسان. وتطرّق إلى دور الهيئات الثقافيّة في إيجاد الحلول لهذه المشاكل باعتماد التفكير العلمي والنقد. واقترح الإطار النقابي والتنسيق بين الهيئات الثقافيّة سبيلاً لتفعيل العمل الثقافي.

* وعرّف المحامي **فيليب أبو فاضل** (من المجلس الثقافي في بلاد جبيل) الثقافة التي نرغبُ في تفعيلها بأنها تفاعُلٌ بين المادي والروحي، وإنماءٌ للذوق والحسّ النقدي، وفهم إسهام المبتكرات في ترقية الحياة الإنسانيّة. وشدّد على أن الثقافة المنشودة ثقافة غير انعزاليّة، وأنّها ثقافة مبدعة لا تجميعيّة توفيقيّة.

ورأى أنّ دور الهيئات الثقافيّة والمثقّفين في تفعيل الثقافة يتمثّل في (١) إرساء حريّة الثقافة، الحرية المسؤولة لا الفوضى، الحريّة التي «تواكب القوانين» ولا تتصدّى لها؛ (٢) حرّية الاختيار واحترام ثقافة الآخرين: فالمادّي يحترم الروحي، والإلحادي يحترم الديني والإيماني؛ (٣) تفعيل الثقافة العلمانيّة، ويؤثر أبو فاضل العلمانيّة الحياديّة التي تقف على مسافة واحدة من العلمانيّة المؤمنة والعلمانيّة الملحدة.

* واستهلّ الأستاذ **حبيب صادق**، أمين عام المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، مداخلته بأن لاحظ أنّ الأطراف السياسيّة والطائفيّة قد حاولت بعد انتهاء الحرب الإمساك بالساحة الثقافيّة نظراً لأهمّية هذه الساحة في المجتمع. وتحدّث ببعض التفصيل عن تجربة المجلس الذي يرأسه، فإذا لهذا المجلس خصوصيّة بحكم موقع انتمائه الجغرافي. وقد حدّدت هذه الخصوصية مسار حركته في دوائر ثلاث: (١) دائرة الجنوب، وهو ـ أي المجلس ـ في ذلك لا يستجيب لنزعة جهويّة بل لإيمان بأن قضيّة لبنان الوطنيّة «مكثّفة في قضية الجنوب»؛ (٢) دائرة الصراع الصهيوني ـ العربي المحتدم؛ (٣) دائرة العمل الثقافي الهادف إلى تعزيز الحركة الثقافيّة في الجنوب ولبنان. وركّز صادق على الدائرة الثانية، فتحدّث عن نشاطات المجلس، ومنها إصدار منشورات رصينة متخصّصة بلغت ثلاثين كتاباً عن موضوع الصراع العربي ـ الصهيوني، ومنها عقد ندوات فكريّة خارج لبنان عن ذلك الصراع.

وجزم صادق بإنّ ما عاناه المجلس خلال ليل الحرب الطائفية لم يكن أقلّ ضراوة ممّا عاناه إبّان الحالة الإسرائيلية. فقد اغتالت الطائفية كوكبة من أعضائه: حسين مروّة، مهدي عامل، سهيل طويلة؛ وعبثت بمقرّه في رأس النبع ببيروت واستباحت مقرّه الثاني في شارع المزرعة، مخلّفة آثار أقدامها الغازية وأشلاء مؤلّفات ولوحات فنّية.

وختم مداخلته بالدعوة إلى مواجهة سلبيّة الدولة حيال الثقافة، وذلك بالانخراط في ورشة بناء لبنان جديد وطناً للحرّية والوحدة والديموقراطيّة والعلمانيّة والعروبة.

* وتحدّث الأستاذ **فادي الدمشقي**، المدير العام لـ«المركز الوطني للمعلومات والدراسات» في بعقلين، فاعتبر أن للهيئات الثقافيّة دوريْن في تفعيل الثقافة: دوراً متمِّماً وآخر رئيساً. الأوّل هو كلّ ما يصبّ في خدمة «تنقية المناخ الفكري وتحريك الدورة الثقافيّة»، والثاني هو الإيمان بأنّ الثقافة طريق ثورة ووعي لا «دهاليز تسويات». وأمّا بصدد الدور الأوّل، فقد استعرض الدمشقي بعض الأمور الخاصّة بالمؤسّسة الثقافيّة، مثل مساعدة الطاقات الفنّية،

وتسيير مراكز للخدمات الثقافيّة، وردم الهوّة بين مثقّف عانى الحرب وآخر شاب بهرته تقنيّات الغرب، وتطويع التقنيّات في خدمة الثقافة. وأمّا الدور الثاني (الرئيس) فهو إعادة الثقة بتاريخنا وأصالتنا، والتنبّه إلى حروب الغرب المستمرّة ضد عروبتنا وشرقنا؛ وفي هذا المجال يسأل الدمشقي: أين القراءة النقدية في جلسات مؤتمرنا للأدب المقاوم؟

* وختم المداخلات السيّد **أسعد النادري** أمين المركز الثقافي الفكري في صيدا.

* وكان الأستاذ **بولس الخوري** قد قدّم للمؤتمر ورقة بعنوان «دور الهيئات الثقافيّة» جاء فيها أنّ ظاهرة تأليف الهيئة الثقافية دليل وعي المثقّفين لضرورة التجمع بدل التشرذم. أمّا ظاهرة تكاثر الهيئات الثقافية وانتشارها في جميع المناطق فدليل على رغبة كلّ هيئة في أن تكون جزءاً من بيئتها الطبيعيّة فلا تنقطع عن مشاغل الناس، ودليلٌ أيضاً على تنوّع التوجّهات.

وطالب الخوري الهيئات بفرض نفسها على المجتمع لا استجداء موقعٍ لها فيه، وذلك لا يكون - حسب رأيه - إلّا بتفعيل الثقافة. وميّز بين إسهام تلك الهيئات بذلك التفعيل وإسهام المؤسسات الدينيّة والسياسيّة والاجتماعيّة، بالمعيارين التاليين: (١) معيار سلبي، يتحدّد بموجبه العمل الثقافي بأنه لاتسلُّطٌ ولاتعنيفٌ ولااستغلالٌ منفعي ولاخداعٌ إيديولوجي ولاتجنيد حزبي ولاحشو فكري ولالعبٌ بالأهواء؛ و(٢) معيار إيجابي، ويغدو معه العمل الثقافي عملاً عقلانياً نقدياً هدفه تكوين البنية الذهنيّة وتطويرها بما يتناسب وتبدّل الظروف.

الجلسة السادسة

«الجامعة اللبنانيّة ودورها في إنتاج الثقافة وتطوير المعرفة والبحث العلمي»

* ترأّس الجلسة د. **نزار الزين** فحثّ على ربط الجامعة بواقع البلد. وكانت المداخلة الأولى للدكتور **وسيم حرب** الذي لاحظ أن دور الجامعة اللبنانيّة قد اقتصر على التعليم - أي على تلبية حاجات المجتمع اللبناني ومحيطه إلى اليد العاملة المتخصّصة - وغاب عن خدمة المجتمع. وردّ حرب السبب في ذلك إلى نقص/ غياب «التصوّر الشامل» لدى أصحاب القرار التربوي والجامعي لدور الجامعة الوطنيّة الحقيقي؛ وإلى عدم مواكبة أولئك الأصحاب تحوّلات «المجتمعات المتقدّمة» على صعيدي المفهوم الجامعي والسياسة الجامعيّة؛ وإلى الحرب؛ وإلى انعدام نضج البعديْن البحثي والخدماتي في الجامعة، رغم تأسيس كلّية تطبيقيّة جديدة في منتصف الثمانينات ورغم وجود مركز للأبحاث المعلوماتيّة القانونيّة. واقترح أخيراً خمس أفكار لرسم خريطة الجامعة في المستقبل: (أ) تجميع الجامعة اللبنانيّة في كُلّيات أكاديميّة متجانسة علميّاً، و(ب) إنشاء هيئة متخصّصة للمعلومات والإحصاء والتخطيط، و(ج) إنشاء شرعة خاصّة لمهمّة الجامعة، تعنى بتنظيم البحث ونظام المكافآت، . . . ؛ و(د) وضع نظام خاصّ يؤسّس للأعمال المشتركة مع المؤسّسات الخاصّة والعامّة المحليّة والدوليّة؛ و(هـ) وضع نظام مالي جديد.

* أمّا د. **حافظ قبيسي** فتحدّث عن دور الجامعة بالمطلق، فإذا هو: تثقيف المجتمع، وبثّ الروح العلميّة المناقضة للخرافة والغيبيّات، وتشجيع المرء على امتلاك التقنيات والإبداع، وتزويد القطاع الاقتصادي بالمَهَرة، ودرس سُبُل تحسين استثمار الثروات الوطنيّة، وحفظ التراث، وغير ذلك.

وتطرّق إلى دور الجامعات الأجنبية والخاصّة، فرأى أن لبنان قد أفاد منها، غير أنّها لا تزال بعيدة عن أن تقوم بالمهمّات السالفة الذكر، والعجز نفسه هو - حسب قبيسي - من نصيب الجامعة الخاصّة ذات المنطلق الطائفي أو الاجتماعي الجزئي.

ثمّ بحث بما قامت به الجامعة اللبنانية. فلقد ساهمت في تثقيف المجتمع، لكنّها لم تنجح في بثّ الروح العلميّة (بدليل أحداث لبنان!)؛ وشجّعت المهرة وزوّدت المجتمع بعددٍ منهم، لكنّها لم تحفظ التراث، ولم تدرسه جيّداً، ولم تعتنِ بدراسة الثروات؛ وفتحت التعليم أمام قطاعات واسعة، واستقطبت أغلبية الجامعيّين من لبنان ومن مختلف الطوائف، لكنها لم تهتمّ بتشجيع الإبداع.

* ولاحظ د. **ساسين عسّاف**، عميد كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة في الجامعة اللبنانيّة، أنْ لا هوية للجامعة اللبنانيّة على الرغم من أنّ «اللبنانيّة» توصيفٌ ملازم لها، ولكن هذا ليس مأزقها «وإنّما مأزق الهويّة الوطنيّة» نفسها. ولاحظ كذلك أن لا دور أساسياً لها في منظومة التعليم العالي في لبنان بسبب «إرادة سلطويّة جاهليّة أو عدائيّة»؛ وأنّ الجامعة اللبنانية قد كانت دائماً على علاقة تصادميّة مع السلطة السياسيّة: «فقد أرادتْ أن تكون جامعة الدولة، غير أنّ الدولة لم تشأ أن تكون لها جامعة»، ولهذا فقد عُرفتْ بجامعة «الإضراب المفتوح» وجامعة «العام الدراسي الذي لا يتجاوز عدد أيّامه الخمسين!».

ورأى عساف أنّ الجامعة قد نجحت في التفاعل مع مجتمعها من طريق مثلّثِ الاتجاهات: سياسي، وإنتاجي، واجتماعي. وقد جسّدت حضوراً مميّزاً في إنتاج الثقافة بالقياس إلى عدد خرّيجيها. ولهذا فإنّ للجامعة قدرات هائلة. غير أن المشكلة تكمن في حَسم بعض الخيارات الأساسيّة عند المعنيّين بها، وهي:

أ - هل تريد الحكومة جامعة وطنية مستقلّة، أم تابعة وبدون هويّة؟

ب - هل تريد الحكومة جامعة بحرم أكاديمي، أي ذات حكم ذاتي، أم تريد جامعة متخلّفة تعمل بالمحسوبيات. . . ؟

ج ـ هل تريد الحكومة جامعة تحمل همّاً وطنياً في بناء المؤسّسات والقطاعات المنتجة، أم تريدها مؤسّسة تعليم مسائيّة تكفّ عنها شرّ طالبي العلم بإجازة ذات قيمة ورقيّة؟

وتحدّث عسّاف عن دور الجامعة في الإنتاج الثقافي. فإنتاجها فيه الجيّد وفيه الرديء؛ وهو ذو مردود ضئيل لجهة نفعه العام لأنّه لا يعرف من يُخاطِب؛ وهو لا يزال تحت سيادة «السلفيّة»، أي أنّ الماضي غالبٌ فيه على الحاضر والآتي: «فقديمه يتقعّر في قِدَمه، وجديده مأخوذٌ ومشدوه بما ليس من طبيعته وواقعه»؛ وهو يستند أساساً إلى فكر نقليّ تجميعيّ.

وأمّا عن دورها في المعرفة، فقد رأى عسّاف أن الكثيرين فيها قد انقطعوا عن جديد المعارف وانقلاباتها، و«صرنا نكتفي بما تيسّر الوصول إليه من معارف مجلوبة لا تنطبق واحتياجاتنا»، فغدت التبعيّة تمتلك رؤوسنا.

حرب: اقتصر دور الجامعة اللبنانية على التعليم وغاب عن خدمة المجتمع.

قبيسي: الجامعات الأجنبية والخاصّة أعجز من القيام بمهام تثقيف المجتمع وإنماء الوطن وحفظ التراث.

عساف: هل تريد الحكومة جامعة تحمل هماً وطنياً، أم تريدها مؤسسة تعليم مسائية تكفّ عنها شر طالبي العلم بإجازة ذات قيمة ورقيّة؟

ابو مراد: التفرغ أفرغ الجامعة من صلتها الفعالة بالمجتمع وبالبحث العلمي المتواصل.

سعادة: المطالبة بجامعة في منأى عن الدكاكين السياسية، وبحرم لائق.

نعنعي: ليس في الجامعة أيّ قرار جدّي بالبحث والتجارب العلمية.

وأمّا عن دورها في مجال البحث العلمي فقد لاحظ انعدام «البحوث الموجّهة المرتبطة بمشروع أو خطّة أقرّتها معاهد أو مراكز بحثية». واقترح عساف في هذا المجال أن يشكّل الإنفاق على البحوث ثلاثين بالمئة من موازنة الجامعة السنويّة، داعياً إلى ضرورة مشاركة الاقتصاد الخاصّ في تمويل الصندوق.

* وتحدّث د. **عصام خليفة**، أمين سرّ رابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية، عن التحدّيات التي تواجهها الجامعة. وأوّلها الحريّات الأكاديميّة؛ فإنّ الممارسات التي شهدتها الجامعات أثناء الحرب من قمع وخطف واغتيال، فضلاً عن المؤشّرات التي تهدّد تلك الحريّات من قبل السلطة نفسها، تدفع بالأساتذة إلى التمسّك بعدّة قواعد مُسَلَّم بها في الوثائق الدوليّة المتعلّقة بالتعليم العالي كحقّ التدريس والبحث بعيداً عن التدخّلات أو الرقابة الخارجيّة.

وثاني التحدّيات: تعزيز البحث في الجامعة في مجال المسح العلمي للثروات الطبيعية وتأمين المعرفة العلميّة بأوضاعنا من مختلف جوانبها؛ وهنا أشار خليفة إلى أن أربعة بالمئة من دخل «اسرائيل» القومي يُصرف على مراكز الأبحاث، بينما تناقصت حصّة موازنة الجامعة اللبنانية من ٢,١٨٪ من إنفاق الدولة العام عام ١٩٨٢ إلى ١,٩٢٪ من الإنفاق العام سنة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠. وثالثها: إعادة الديموقراطية إلى الجامعة، بعد أن خضعت هذه الجامعة لقوى الأمر الواقع التي طوّعت المعلّمين وراقبت الطلاّب وتصرّفت بالموازنات كما يحلو لها وعطّلت العمل بالمجالس التمثيليّة منذ عام ٧٧؛ وطالب خليفة برفع يد قوى الأمر الواقع، وبتطبيق مرسوم مجلس الجامعة، وبتطهير شامل على المستويَيْن الأكاديمي والإداري، وذلك من خلال بحث ملفّات كُلّ أساتذة الجامعة وموظّفيها وإحلال من يتمتّع بالمناقبيّة والاستقلاليّة. ورابعها استقطاب الكفاءات والحدّ من هجرة الأدمغة، وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية للأساتذة والموظّفين؛ فلقد تضاعفت الأسعار بين كانون الأوّل ١٩٨٠ وكانون الأول ١٩٩١ في حدود ٣٧٢,٧ مرّة في حين لم يتضاعف الحدّ الأدنى للأجر خلال تلك الفترة سوى ١١١,١ مرّة فقط!. وخامسها يتعلّق بمرحلة إعمار لبنان، ولا سيّما في ظلّ «سياسة اللاّسياسة» التي يتبّعها المسؤولون إزاء الجامعة «وربّما إزاء شؤون سياسيّة أخرى». وسادسها يتعلّق بنهوض العمل النقابي في الجامعة؛ وقد أكّد خليفة في هذا المجال أنّ مثلّث العمل النقابي في صفوف الأساتذة والموظّفين والطلاّب هو القوّة الوحيدة القادرة على حماية الجامعة وإصلاحها.

* ورأى د. **نايف سعادة** أنّ للجامعة اللبنانيّة ـ على حداثة عهدها ـ دوراً مميّزاً فُرض عليها الاضطلاعُ به. ويرتكز هذا الدور على مقوّمات موضوعيّة هي مجّانية التعليم فيها؛ واحتواؤها على أكبر عدد من الطلاّب اللبنانيّين؛ واحتواؤها على أكبر عدد من الأساتذة الجامعيّين؛ وبنيتها التي تؤهلّها لاحتواء أوسع مزيج لبناني عربي على اختلاف المذاهب والطوائف؛ وانفتاحها على الثقافة الإنسانيّة، بإتاحتها التدريس باللغتين الفرنسيّة والإنجليزيّة عند الحاجة. وقد رأى سعادة، انطلاقاً من هذه المقوّمات، أنّ على الجامعة اللبنانيّة أن تلعب الدور الرائد في عملية بناء فكر المواطن اللبناني ورفع مستواه الثقافي من خلال إنتاج المعلّم المنفتح والخلاّق، والمحامي والطبيب والمهندس والموظّف والمواطن اللاّطائفيّين، وخلق المناخ الديموقراطي، وتعزيز البحث العلمي.

وطالب سعادة أخيراً بجامعة تكون في منأى عن «الدكاكين السياسيّة»، وبحرمٍ جامعي لائق، وبالعودة إلى مَرْكَزَة طاقات الجامعة المبعثرة في منطقة حدث الشويفات، وبإلزام جميع الموظّفين

والمسؤولين في الدولة بتعليم أولادهم في الجامعة اللبنانيّة.

* ورأى د. **مفيد أبو مراد** أنّ محنة الجامعة هي في تغليب التعليم على العلم حتّى بات تعليمنا مستنداً إلى علم الآخرين؛ وفي تفرّغ أساتذتها، الأمر الذي أدّى إلى إفراغ الجامعة من نسمة الحياة الفعليّة، وفي التوزّع الجغرافي لكليات الجامعة.

وحذّر أبو مراد، بشكل خاص، من المبالغة في تحصين الدكتور المتفرّغ لأنّ هذه المبالغة تُغري بالطمأنينة والكسل.

* وقال د. **عبد المجيد نعنعي** إنّ الجامعة اللبنانيّة التي بدأت عملها في مطالع العقد السادس من القرن العشرين بناءً لإدارة وقرار أهل الحكم آنذاك، لا تزال تهدف إلى أمرين فحسب: التعليم والتعلّم. فهي مازالت دون خطّة مستقبليّة كبيرة ودون قضية كبيرة يحمل لواءَها أهلُها. ليس ثمة فيها من مراكز بحث وتجارب واختبارات علميّة، وليس ثمّة قرار بإيجادها. بل إنّ موازنة الجامعة نفسها مخصّصة للموظّفين والأساتذة، ولا شيء فيها مخصصاً للشأن الثقافي والإبداع والفن.

* ورأى د. **شفيق شعيب** أن قضية الجامعة قد شكّلت على الدوام عنواناً أساسياً من عناوين الصراع الديموقراطي العامّ، واحتلّت كذلك موقعاً متميّزاً في برامج مختلف القوى المنخرطة في هذا الصراع. ولهذا، فقد عاشت الجامعة انتهاكات كثيرة من قبل النظام والقوى السياسية المختلفة.

وأخذ شعيب على الدولة عدم فتح ملفّ الجامعة. إنّ الدولة، في رأيه، تُسقط دور الجامعة اللبنانية من ندوات البحث الحكوميّة المتعلّقة بمستقبل البلد الاقتصادي والاجتماعي والتي تتمّ بمشاركة الجامعات الخاصّة.

الجلسة السابعة

«قراءة نقديّة في إنتاجنا الثقافي: الكتابة المسرحيّة والفنون النغميّة»

ترأّس هذه الجلسة الفنّان **منصور الرحباني**. وتحدّثت د. **خالدة سعيد** عن «المسرحي اللبناني مصلحاً وصاحب مشروع». ويجد القارئ النصّ الكامل لكلمة د. خالدة سعيد زوّدت بها مجلّة الآداب.

* وقال المخرج المسرحي **روجيه عسّاف** إنّ المسرح ليس إلاّ الحيّز الذي يتراءى فيه النصّ للعيان: نصّ المثقّفين والمثقّفين، نصّ السياسيّين والمسيّسين، نصّ أصحاب الفكر ونصّ الحكايات الشعبيّة. إنّ مسرحياتنا في لبنان جميعها تحمل العبارات المدينة للنزاعات المشؤومة التي اكتَسَحتنا.

* وقال الموسيقيّ **فيكتور سحّاب** إنّ النغمة العربيّة في أزمة. واقترح أن يُطرح مبدأ العلم والاختصاص مكان التعابير المزوّقة الخالية من عناصر العلم. واقترح كذلك ضرورة التصدّي لعقد نقصنا أمام الثقافة الأجنبيّة.

* وقسّم د. **نداء أبو مراد**، مدير مركز الموسيقى العربية في باريس، الإنتاج الموسيقي حسب حوافزه إلى ثلاثة أقسام: إنتاج حافزه الرئيسي الاستهلاك؛ وإنتاج حافزه مجتمعي؛ وإنتاج حافزه فنّي أو ثقافي. ولاحظ أنّ أكثر من تسعين بالمئة من النتاج الموسيقي المتداول في فسحتنا الثقافيّة ينتمي إلى صنف الموسيقى الاستهلاكيّة ذات الحافز التسويقيّ، وأمّا العشرة بالمئة المتبقّية فليس فيها مؤشّرات كافية لبعث الهويّة الإبداعيّة في شعوبنا.

عسّاف: مسرحياتنا تحمل العبارات المدينة للنزاعات المشؤومة التي اكتَسَحَتْنا.

سحّاب: الاختصاص مكان التزويق، والتصدّي لعقدة النقص.

أبو مراد: قاعدة الموسيقى العربية في عصرنا: تجديدها بتغريبها وتهجينها!

جبارة: إن عنوان مسرحية «طربوش جدّي عالتّوتي» لا يعني أن هذا هو المسرح اللبناني الأصيل!

وأسف أبو مراد لتخلّينا عن المقاييس والمعايير الفنيّة لدى التأليف الاستهلاكي ـ وهو تأليف يفرضه التقدّم الاجتماعي والاقتصادي، ولا حرج أو مشاحّة فيه. ورأى أن ظاهرة التخلّي تلك نشأت مع تهميش الفن المقامي الأساسي: فقد انجذب بعضُ عمالقة الفن العربي غداة الحرب العالمية الأولى إلى سحر النموذج الغربي المتفوّق في الحرب والاقتصاد والتكنولوجيا، وحاولوا ـ عن حسن نيّة ـ إنقاذ النموذج العربي، المغلوب على أمره، بتطعيمه. وفي هذا السياق تندرج محاولات المزج، أو تجديد الموسيقى العربية بتغريبها وتهجينها، وهو ما استقرّ عليه معظم الموسيقيين العرب حتى بات القاعدة الذهبيّة لعصرنا. وتنوسي الأسلوب المقامي التقليدي بسبب أسلوب المزج ذاك، فصعب إيجاد الجسور بين الخصوصيّة الثقافيّة العربيّة والنموذج الغربي.

ورأى أبو مراد أن المسلك المزجي ـ كما مثّله عبد الوهّاب والرحابنة وغيرهم ـ إنجازٌ جليل، لكن ذلك المسلك لا يؤلّف كياناً موسيقياً جديداً، على غرار ما أحدثه مزج النموذج الإفريقي بالنموذج الأميركي أو الغربي فكان الجاز.

وأفاض في التحدّث عن الملحّن والمغنّي عبده الحامولي الذي شكّل وجهاً من وجوه المواجهة العربية مع الغرب، على غرار ما فعله الطهطاوي وعبده. فالحامولي قام بجهد توفيقي جبّار على صعيد الموسيقى، مزج في إطاره لا الموسيقى العربية مع الموسيقى

الغربية، وإنّما العناصر الموسيقية المتوفّرة في الفسحة الثقافيّة للسلطنة العثمانية آنذاك. وهذه العناصر هي المدد العثماني، والتراث الشعبي المصري، والتأثير الشامي، والمَعين الديني والصوفي الموفور في المجتمع المصري. وكانت النتيجة موسيقى عربية تجدّدت بجهد داخلي مرموق قائم على خطّ الالتزام بروح المقامات الموسيقيّة، وخطّ الارتجال الفرداني المبدع المنبثق من مسار المقام ذاته.

وقد اعتمد عبد الوهّاب والقصبجي والسنباطي على خطّي الحامولي أوّل الأمر، لكنّهم ما لبثوا أن اعتمدوا منهجية أخرى تهجينيّة. ذلك أنّ النموذج الغربي بدا لهم وكأنّه نهاية المطاف للتاريخ البشري، ولا سيّما بعد سقوط السلطنة العثمانية وتكريس الظفر التام للغرب ممثّلاً بالحلفاء.

* وقال المخرج المسرحي **ريمون جبارة** إنّ المسرح الأصيل يخلقه مبدعون أصيلون لا يغطّون التفاهة بلبّادة أو شروال أو اسم فولكوري طنّان. ورأى أنّ المسرح الغنائي الفولكلوري، باستثناء مسرح الرحابنة، «شيء فاشل»، فالأغاني تؤلّف مسبقاً ويأتي النصّ بعدها!

وأعلن أنه لم يعد يؤمن أنّ للثقافة مكاناً في لبنان ولم يعد يؤمن أنّها ستكون يوماً موضوع تشجيع من قِبَل الحكّام. وانتقد فكرة وزارة الثقافة.

الجلسة الثامنة

«قراءة نقدية في إنتاجنا الثقافي: الفنون التشكيليّة»

* في هذه الجلسة تحدّثت د. **إلهام كَلاّب** عن الفّن التشكيلي اليوم فرأت أنّ السنوات الأولى للحرب لم تَظهر في النتاج الفني وإنما كان هذا النتاج لا يزال يحمل زخم زمن السلام السابق وانفتاحَه وآماله. لكنّ المرحلة الثانية تلوّنت بتحوّلات المواقف والمفاهيم التي راجت خلال الحرب. فمن الفنّانين من توقّف عن الإنتاج احتجاجاً أو يباساً، ومنهم من كرّر نفسه، ومنهم من هاجر، ومنهم من رسم كل جمال لينسى الحرب، ومنهم من تعبّد الألوان... غير أن أغلب ردود الفعل الفنية في مواجهة الحرب كانت في تفادي هذه الحرب وإدانتها، وذلك بالتجاهل المصطنع. فازدهرت اللوحة الحروفية لما فيها من تمويه بين الفنّي والديني والتزييني والوظيفي. وازدهرت كذلك لوحة المنظر، أي لوحة العودة إلى الطفولة والحنين إلى الأمكنة المفقودة، فإذا المكان المثالي هو القرية الهانئة، وبيوت القرميد، والقناطر التراثية، والجبال. وأكدّت كلاّب أن قلة من الفنّانين رسموا الحرب، بعضهم من خلال خطاب إيديولوجي مسطّح، وبعضهم من خلال تجارب تقنية معاصرة، وبعضهم من خلال مشاكسة الواقع.

وأمّا في المرحلة الثالثة فقد نضجت تجربة الفنّان. وهنا توقّفت كلاّب عند محطّتين: جيل الروّاد وتجارب الشباب. فالجيل الأوّل لم تكن لهم في السنوات الأخيرة سوى معارض استعاديّة؛ أمّا جيل الشباب فواعد، لا يخاف إذْ يتعمّق تجربته حتّى مداها الأخير ويعبّر بلغة تشكيليّة شخصيّة وعصبيّة.

وتساءلت الباحثة أخيراً عن سبب بقاء الفن التشكيلي سجين اللوحة التقليديّة في زمن التفتيش الأقصى عن التعبير المتنوّع، وتساءلت كذلك عن غياب المتحف الوطني، وعن انتشار العشوائيّة وضياع المقاييس في الفن، وعن غياب المجلّة الفنيّة الراصدة والنقد الراقي، وعن إمكانيات الجامعات في تخريج الفنّانين، وعن موقع الفن في بناء السلام.

* وقال الفنّان د. **جميل ملاعب** إنّه كان يتمنى أن تدخل الفنون في نشاط المؤتمر كعمل لا كنقد وكتابة؛ كأن يعرض المخرج فيلماً، أو يقدّم الملحّن لحناً، أو الرسّام صورة. ثمّ تحدّث عن اللوحة الحديثة التي يؤمن بها، فإذا هي الصورة التي لا تمثّل معاني محدّدة لمؤثّرات ثابتة، وإنما هي تجربة تبحث عن كتابة ذاتها وتبيان معالمها، ومهما أتقنت لغة المجتمع فإنها تبقى مفتوحة على العالم في تعدّدياته.

على أن تطوّر التكنولوجيا، واندلاع الحروب، وغير ذلك، أدّى - حسب جميل ملاعب - إلى قيام مدارس جديدة في العمل الفنّي، وأصبح الفنّانون والجمهور على خلاف حول مفهوم الصورة الفنيّة المثلى. هل هي الصورة التي رسمها النهضويّون، أم صورة التجربة الفنيّة الأميركيّة، أم صورة باريس؟

وختم بأنه يحاول كفنّان التعبير عن معانٍ حسّيّة تتفيّأ ظلال الأشياء، وأن يُتقن أبجدية الواقع المتحرّك عبر اللون والخط، فيرسم مشهداً يوقف الزمن ولو للحظات ليصنع سلاماً حقيقياً ولو على مساحة اللوحة!

كلاّب: لماذا يبقى الفنّ التشكيلي سجين اللوحة التقليديّة في زمن التفتيش الأقصى عن التعبير المتنوّع؟

ملاعب: أوُقفُ الزمن ولو للحظات لأصنع سلاماً ولو على مساحة لوْحة.

عبد الحميد بعلبكي: الحرب ظلّت خارج اهتمام الفنّانين.

---

* ولاحظ الفنّان **عبد الحميد بعلبكي** أنّ الحركة التشكيليّة قد بلغت عشيّة الحرب اللبنانيّة مقداراً من النموّ جعلها تبدو وكأنّها على وشك أن تستكمل مقوّمات وجودها الأساسيّة: أي الفنّان والناقد

والجمهور. فقد كان الفنّان آنذاك قد تجاوز في مفاهيمه ونتاجه مرحلة الروّاد، وفرضت أعمال سلوى روضة شقير وعارف الريّس ورفيق شرف وغيرهم ذوقيّةً جديدةً على السوق الفنّي والجمهور، الأمر الذي استدعى نشوء طبقة جديدة من النقّاد، أبرزهم نزيه خاطر وسمير الصايغ.

لكنّ رياح الحرب عصفت بالحركة التشكيليّة. فلم يعرف معظم الفنّانين كيف يواجهون الحرب. واستمرّ أكثرهم في عمله كأنّ لا شيء يعنيه ممّا يجري حوله. وما إن اتّسعت الحرب حتى هاجر عدد من الفنّانين بعد أن خربت محترفاتهم وتقطّعت الأواصر مع جمهورهم وأصيب بعضهم بذهول نفسي.

ولاحظ بعلبكي أن موضوع الحرب قد ظلّ خارج اهتمام الفنّانين التشكيليين المباشر، باستثناء حرب السنتين حيث كانت الصدمة ماتزال قويّة. وما لبث نفر من الفنّانين أن شعروا بالعدميّة، فاندفعوا إلى أحضان الطبيعة. بل إن قلّة الاهتمام بالحرب شمل فترة الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، وهذا ما يصعب فهمه في رأي بعلبكي. فحاول تفسير هذه الظاهرة بخمسة عوامل: (أ) رغبة الفنّانين بعدم الانشغال قطعياً بهموم الحرب مهما كانت صورتها ومرجعها؛ (ب) اعتبارهم الاجتياح أحد فصول الحرب الأهليّة؛ (ج) حالة الذهول التي تملّكتهم؛ (د) مجانبة غالبية الفنّانين للنصّ المقروء كطريقة للتعبير عن همومهم الوطنية؛ (هـ) تفشي الشعور بلاجدوى أيّ تعبير في مواجهة هذا الحدث الهائل.

ورأى بعلبكي أنّ النقد الفنّي قد اختفى سنوات طويلة، أو انحدر إلى مستوى المساومات والعلاقات الشخصيّة والديماغوجيّة. وأكّد أن غياب النقّاد الجدد قد أفقد الفنّان المبتدئ خصوصاً الكثير من فُرص النضج والتطوّر السليم.

وختم مداخلته بالحديث عن فنّاني جيل الحرب، تلك الكوكبة من خرّيجي معهد الفنون الجميلة الذين رَحَل أكثرهم بهدف التخصّص في الخارج. فاعتبر أنّ بعض هؤلاء قد جرفتهم مغريات العرض التجاري، وبعضهم قذف بتجارب مكرورة أو متدنّية تذكيراً بوجودهم المحض، وبعضهم - كشوقي شمعون وجميل ملاعب - قد قاموا بوثبات نوعيّة.

الجلسة التاسعة

«محور اتحاد الكتّاب اللبنانيّين - قضايا الكاتب المهنيّة»

ترأّس الجلسة د. **سهيل إدريس**. وتحدّث **أحمد سويد** باسم الهيئة الإدارية لاتحاد الكتّاب اللبنانيّين فعرض تاريخ الاتحاد ودوره منذ تأسيسه عام ١٩٦٨، وردّ على بعض الاتّهامات التي وُجّهت إلى هذا الاتحاد. ويجد القارئ النصّ الكامل لورقة سويد طيّ هذا الملفّ.

فرحان صالح: البنية الحالية لا يمكنها إلا المشاركة في صنع ندوة أو بيان!

أحمد بعلبكي: الماركسية عندنا عطّلت ممارسة التناقض الثانوي تجاه الاتحاد السوفياتي والحلفاء!

* ثُمّ قدّم الأستاذ **فرحان صالح** ورقته، وهي بعنوان«اتحاد الكتّاب اللبنانيّين - قضاياه ومشاكله»، فأكّد على وجود أزمة في الاتحاد تتجلّى في أنه لا يتطابق وأهدافه المعلنة في النظام الأساسي الذي يتبنّى «صيانة الحقوق ورفع المستوى المادّي للكتّاب». وطرح ضرورة أن تتحوّل «الصيغة المعنويّة للاتحاد» إلى صيغة نقابيّة تعكس متطلّبات المثقّف الاجتماعيّة. وانتقد تجاوز الهيئات الإدارية المتعاقبة لتلك المتطلّبات، وألمح إلى عدم تنفيذ تلك الهيئات الإدارية لقرارات المؤتمر الأوّل، ومنها تشجيع ترجمة النتاج الجيّد وتنظيم العلاقة بين أعضاء الاتحاد والناشرين والمؤسّسات الإعلاميّة والثقافيّة اللبنانيّة والعربيّة. وجزم بأنّ ما كان يجري موحىً به سياسياً من خارج الاتحاد؛ وحكم بأن البنية الحالية للاتحاد لا يمكنها سوى المشاركة في «صنع ندوة أو بيان ثقافي». وطرح ختاماً جملة مطالب أهمّها: الإدخال الإلزامي لأعضاء الاتحاد في الضمان الصحّي والاجتماعي وتأمين الشيخوخة؛ ومطالبة الدولة بالمساعدة في تأمين السكن للأعضاء وإعطاء منح دراسيّة لأولاد الأعضاء، كاملةً أو ناقصة على أن يسدّد النقص صندوق الاتحاد؛ والعمل على إيجاد مكتبة مرجعيّة كبيرة في الاتحاد تضمّ جلّ مؤلّفات الأعضاء وغيرهم، وتكون ذات اشتراكات؛ والاتفاق مع نقابة الناشرين على أن يُصار إلى تحويل اثنين بالمئة مثلاً من حقوق المؤلّف إلى صندوق الاتحاد/النقابة بهدف التأمين على الحياة والشيخوخة؛ ومساهمة الاتحاد في إيجاد «مدينة معارض» في لبنان وإقامة معرض سنوي يعود ريعه إلى صندوق النقابة؛ وضرورة أن يطبع الاتحاد عشرة كتب سنوياً لكتّاب ناشئين أو أعضاء فيه، شرط أن يلتزم كل عضو في الاتحاد بشراء نسخة من الكتب العشرة «وإلزام» وزارة الإعلام بشراء مئة نسخة من كلّ كتاب بسعر تشجيعي، وَقُلِ الشيءَ نفسه بالنسبة لوزارة التربية (التي عليها أن توزّع هذه الكتب على المكتبات المدرسيّة التابعة لها)، وبالنسبة لنقابة الناشرين كذلك؛ والاتفاق مع شركات الطيران على أسعار تشجيعيّة لتذاكر سفر الكتّاب (حسم خمسين بالمئة على الأقلّ من ثمن تلك التذاكر)، والاتفاق مع المكتبات ودور النشر على تقديم حسومات مماثلة للكتّاب؛ والعمل من أجل إيجاد «بيت للكاتب» على أملاك البلديات وتقوم الدولة بالتبرُّع بميزانية ذلك البيْت.

* وقرأ الدكتور **أحمد بعلبكي** ورقة بعنوان «اتحاد الكتّاب اللبنانيّين أمام أُطروحَتَيْ تَعطيل الفرادة وتَصْنيم الفردانيّة»، فرأى أنّ تعقُّد الجدل حول العلاقة بين حقلي الثقافة والسياسة مردّه إلى غياب الأفق الفلسفي ـ النظري المرجعي لكُلّ من هذين الحقلين. واعتبر أنّ التخلّف في بلادنا لم يقتصر على «ثقافة السلطة» وإنّما تعدّاه إلى ثقافات المعارضة المترجّحة بين الأصوليّة والماركسيّة. وحصر بعلبكي اهتمامه بهذه الأخيرة فقال إنّها قد امتثلت «للتمركس الأوروبي» وتخلّت عن مفهوم «التناقض الثانوي» حين لم تمارسه تجاه الاتحاد السوفياتي وتجاه الحلفاء العرب واللبنانيين، دافعةً بالكثير من المثقّفين إلى الانحسار.

وكشف بعلبكي عن توجّهين لدى المثقّفين اللبنانيّين: الأول يؤمن بالفرادة في الإبداع إطاراً لتجسيد قيم النهوض المجتمعي؛ والثاني «فردانيّة مصنّمة» تتنكّر للبعد الاجتماعي/التاريخي لحقول عيش المُبدعين؛ ويعود ذلك التنكّر في اعتقاد الباحث إلى الإفراط في التسييس عند «المثقّفين السُلطويّين» من جهة، وإلى إفراط «المعارضين» ـ من جهة ثانية ـ في اختزال الانتظام الثقافي والمهني للمثقّفين إلى محض نَظْمهم الإيديولوجي السياسي «السَّهل».

واتهم بعلبكي قيادة اتّحاد الكتّاب وأمانته العامة بأنّها قد كانت على الدوام معقودة «للشخصيات الثقافية التي تُتقن مهارة التعامل السياسي مع المجموعة الماركسيّة المنتظمة والمهيمنة... فتحظى هذه الشخصيات بتصدّر التمثيل الثقافي اللبناني والعربي خصوصاً. ولمّا كان همّها متواضعاً بالنسبة لضرورة التبلور الفلسفي والثقافي للمشروع المجتمعي، فإنّها لم تجهد لتثمير جوّ الانفتاح والنقد الذاتي الذي ساد أعمال التحضير للمؤتمر خلال السنتَين الماضيتَيْن من أجل دفع دينامية استقطاب الاتحاد للمثقّفين.» واعتبر أنّ أفضل ما يمكن أن يحقّقه المؤتمر الثاني للكتّاب اللبنانيّين هو الانتقال من الهيكلية الراهنة ـ التي لا تستند، حسب رأيه، إلى الروابط المهنية والفلسفية في نَظْمِ المُثقّفين كجماعات لها لغاتُها وأمزجتها ـ إلى «صيغة فدراليّة» تنظّم جماعات حرف الكتابات والإبداع على اختلافها ولا تقصر الإبداع على الكتابة الأدبيّة وحدها.

كشلي: مارسنا الحرب من خلال الثقافة، والاتحاد لا يمثل كلّ كتّاب لبنان.

خوري: حلّ الاتحاد يؤدّي إلى إلحاقنا بالسلطة الميليشيويّة!

هواري: اتحاد العمّال نفسه لا يمثّل كلّ العمّال!

جابر: الاتحاد آخر حزب بالنسبة لي.

ثمّ ارتجل الأستاذ **محمد كشلي** كلمةً، فقال إنه كلّما طرحت مسألة تجديد في الاتحاد يُرمى المُجدّد بالتآمر؛ ثُمّ تُشخَّصُ المسألة، فيُظنّ أنّ المقصود هو الأمين العام للاتحاد أو الأمانة العامّة. وأكّد أنه لا يطرح المسألة لأنّه اليوم «خارج السلطة»، أي خارج الأمانة العامّة. واعترف بأنّه قد كان مجرماً ـ حين كان مسؤولاً في الاتحاد ـ عمّا آل إليه الاتحاد.

وقال إنّ الاتحاد يحمل التباساً منذ إنشائه. فلقد كان جمعية عام ١٩٦٨ حجمها حوالي العشرين شخصاً ادّعت تمثيل لبنان في الداخل والخارج. وأخذت هذا الحقّ بحكم الظروف السائدة آنذاك. وجاءت الحرب فتخندقنا أكثر فأكثر. ومارسنا الحرب من خلال الثقافة؛ وخيضت انتخاباتٌ حزبية مباشرة عام ١٩٧٦ أو ١٩٧٧. وغمز كشلي من قناة الأمين العام الحالي حين قال (أي كشلي) إنّ إدريس كان يعارض الأمانة العامة للاتحاد لأنّه كان خارجها. ورأى كشلي أن الاتحاد ما زال يدّعي تمثيل كتّاب لبنان، بينما لا يمثّل الاتحاد في رأي كشلي سوى فئة قليلة من الكتّاب.

واقترح دمج لجنة من خارج الاتحاد بالهيئة الإدارية الحالية لاتحاد الكتّاب اللبنانيّين بهدف تكوين هيئة مؤقّتة لتشكيل اتحاد كتّاب لبنانيّين من جديد.

* وأوضح الأستاذ **العروسي المطوي**، أمين عام الاتحاد العام للكتّاب العرب، بأنّ موقف اتحاد الكتّاب اللبنانيّين كان مشرّفاً عام ٧٣ حين دافع عن حريّة التعبير وحين طالب بإطلاق سراح المعتقلين في مصر. أمّا موقف الاتحاد عام ١٩٩٠ فقد كان من الممكن أن يكون أسلم ـ في إشارة إلى تحفّظ لبنان على موقف الأدباء العرب من بعض الأنظمة العربية إبّان مأساة الخليج.

* وقالت د. **فهميّة شرف الدين** إنّ الأزمة التي نعيشها هي أزمة كل المؤسّسات الثقافيّة وأزمة الدولة الحديثة نفسها. وأكّدت أنّها ليست ضدّ المؤسّسة، مقترحة حلقةً دراسيّة بعنوان «ماذا نريد من اتحاد الكتّاب». وأمّا أن نطمح إلى جمع كلّ الكتّاب في اتحاد فهذا أمرٌ غير ممكن.

* وأوضح الأستاذ **زاهي وهبي** أنّه لم يقصد بمداخلته في الجلسة الثانية شخصاً بعينه لا من الماضي ولا من الحاضر، وإنّما قصد نهجاً. وأوضح كذلك أنّه لم يقصد د. سهيل ادريس بحديثه عن «الناشرين». وبيّن أيضاً أنّ كلمته لا تمثّل سوى رأيه الشخصي. وشدّد على أنّ الاتحاد الحالي لا يمثّل جميع الكتّاب بالرغم من أنّه قدّم نفسه كذلك. ودعا إلى تحويل الاتحاد إلى نقابة، وأن تحلّ الهيئة الإدارية نفسَها وتُعقد جمعيّة عموميّة تنتخب هيئة جديدة، ويكون في لجنة الصياغة عنصرٌ شاب.

* واقترح الأستاذ **الياس خوري** توجيه نداء إلى الدولة بخصوص أربعة شعراء عراقيين موجودين في لبنان ولا وضع قانونيّاً لهم. وردّ على

كشلي مؤكّداً أننا قد شاركنا في الحرب الأهلية عن وعي كامل، غير أنّنا نريد السلام الآن. ودان من يدين الاتحاد الحالي لأنّ هذا الذي يدين كان في قيادة الاتحاد السابقة! وقال خوري إننا حين طرحنا في السابق الانفتاح على المثقّفين، اتّهمنا محمد كشلي ـ وكان في قيادة الاتحاد ـ بأنّنا نريد أن نجلب الكتائبيين [اليمين] إلى الاتحاد.

ورأى أنّ فكرة حلّ الاتحاد لا معنى لها، لأنّ الحلّ لن يؤدّي إلى اتحاد جديد، وإنّما إلى إلحاق المثقّفين بالميليشيات التي استلمت السلطة الآن. وأكدّ أنّه يجب تحويل الاتحاد إلى مؤسّسة نقابية لكتّاب لبنان.

* ورأى الأستاذ **زهير هواري** أنّ لا اتحاد يمثّل كلّ أصحاب المهنة، وأنّ الاتحاد العمّالي في ذاته لا يُمثّل كل العمّال، غير أنّ الاتحاد العمّالي حين يصدر قراراً يلتزم به كلّ العمال، لأنّ هذا القرار مطلب اجتماعي نقابي. ووافق هواري على طرح الياس خوري القاضي بعدم حلّ الاتحاد ووضع برنامج نقابي له. واقترح جملة اقتراحات من بينها أنْ يكون ثلث أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد من العناصر الجديدة، وأنّ يُكرَّس هذا المبدأ في قانون الاتحاد.

* وقال د. **سهيل فرح** إنّ الاتحاد قد أضحى ـ مثل لبنان ـ مختبراً للإيديولوجيات رغم فشلها في كُلّ مكان. وتساءل: أين كتّاب المنطقة الشرقية كسعيد عقل، وأين الكتّاب الذين يحيون في الخارج؟ واقترح إيجاد جمعيات أخرى، إلى جانب اتحاد الكتّاب، للفلاسفة والمؤرّخين وعلماء الاجتماع، بهدف التخفيف من أعباء ذلك الاتحاد.

* وطرح الأستاذ **يحيى جابر** مطلباً نقابياً واحداً هو حريّة التعبير. فثمّة رقيبٌ في كل مكان، ولن نلبث طويلاً حتى نهاجر جميعاً. وقال إنّه لن يسمح لهذه المؤسّسة أن تنهار، «فهذه هي آخر حِزب بالنسبة لي». وهاجم وزارة الثقافة التي سوف تمثّل السلطة.

وقال إنّ نصف الهيْئة الإداريّة الجديدة لم تشارك في التحضير للمؤتمر، وأن غالبية المشاركين الذين غطّوا المؤتمر هم من الشباب. ورفض مبدأ الصراع بين الشباب والشيوخ. وطالب بتمويل الاتحاد تمويلاً ذاتياً.

* وأخذ د. **شفيق شعيب** على تقرير الهيئة الإدارية لأنها بدت وكأنّها فوق النقد. وحذّر من الوقوع في أزمة جديدة ناتجة عن نقاش أزمة الاتحاد! وطالب بأنْ يتمّ اعتماد صيغة تسمح بأنْ يبقى الاتحاد مفتوحاً أمام الجميع. ورفض حلّ الهيئة الإداريّة، ووافق على اقتراح شرف الدين بإيجاد حلقة بحث دراسية حول الاتحاد، وعلى اقتراح كشلي بضرورة مشاركة الكتّاب من خارج الاتحاد.

* وأعلن الأستاذ **عبدالله قبرصي** أنّ اتحاد الكتّاب اللبنانيّين قد كان الوحيد من بين المؤسّسات التي اخترقت الحواجز ووصلت إلى انطلياس. وأخذ على المؤتمر غياب نظام فيه: فلا أخذ وردّ، وإنّما قراءة واستماع؛ واستثنى من حكمه الجلسة الحالية. ودعا إلى صيغة نقابية للاتّحاد. ورفض أنّ نشعر بعقدة الذنب: فالاتّحاد يطرح على المثقّفين ـ عبْر صيغته ـ الانضمام إليه، فإذا رفضوا فهم الملومون لا الاتّحاد!

* وقال د. **ياسين سويد** إنّ المؤتمر قد فشل في جلب الناس إليه وأخذ عليه عدم تضمّنه محوراً للشؤون الوطنية والقومية، وهي شؤون قد تفوق ـ في رأيه ـ قضايا الاتّحاد المهنيّة.

بغدادي: هل نستطيع، كعرب أن ندخل اتحادكم؟

بزيع: صغر السن ليس امتيازاً حتّى عند النساء!

دكروب: بقاء الاتحاد ضروري، وضروري جداً.

---

* وتحدث الأستاذ **شوقي بغدادي** فأشاد بميزة الاتّحاد الاستقلاليّة وبفقره المادّي، قياساً إلى غنى الاتّحادات العربية لكن التابعة للسلطة. وطالب الاتّحاد بمناقشة إمكانيّة انضمام العرب غير اللبنانيّين إلى صفوفه. وتمنّى على الاتّحاد عدم التنابذ والخلاف.

* ورأى د. **علي سعد** أنّ الاتّحاد قد مثّل غالبية القوى المبدعة على الساحة. وعدّد سعد أسماء العشرات من الأعضاء ليثبت أنّ الاتّحاد يجسّد روح الكتّاب اللبنانيين وضميرهم.

* واعتبرت د. **يُمنى العيد** أنّ كلّ كاتب يمثّل نفسه. أمّا وضعية الاتّحاد أثناء الحرب فهي نتيجة لهذه الحرب نفسها، لأنّ الاتّحاد لم يكن باستطاعته أن يكون معزولاً عن انشقاق المجتمع بين «شرقية» و«غربية»، و«غربية» و«غربية» ثانية. واستغربت أنّها لم تسمع كلمة شكر واحدة بحقّ الهيئة الإدارية. واقترحت ضمّ لجنة تمثّل تيّارات متنوّعة إلى جانب الهيئة الإداريّة.

* ورفض د. **ميشال جحا** أن يكون الاتّحاد ذا لون سياسي واحد، لكنّه رفض فكرة الانسحاب من الاتّحاد كذلك. وطالب بضرورة عدم ربطه بالسلطة.

* وتمسّك الأستاذ **أديب نعمة** بالاتّحاد، وأعرب عن سروره بهذه الجلسة، ورأى أن المسؤولية الآن ـ أي بعد فتح باب النقاش على مصراعيه ـ هي من نصيب الاتحاديّين وغير الاتحاديّين. وانتقد تقرير أحمد سويد ورأى أنه يصلح ليُقدَّم أمام جمعية عمومية للاتّحاد لا أمام مؤتمر عام للكتّاب.

* وذكّر د. **سهيل إدريس** بأنّه قد كان ـ أسوة بأدونيس وخليل حاوي ـ من المعارضين لسياسة الاتّحاد عام ١٩٨٠، لكنّه لم يهاجم الاتحاد ككيان وكصيغة آنذاك. وشدّد على أنّ الاتّحاد لم يدّع يوماً تمثيل كل الكتّاب؛ فالإبداع فرديّ في نهاية المطاف. أمّا بخصوص المسألة النقابية، فقد رأى في تحويل الاتّحاد إلى نقابة صعوبات كبيرة، وذكّر بأنّ الفكرة تُطرح منذ عشرين سنة وأنّها ليست وليدة الساعة. ووافق على الحلقة الدراسيّة. وردّ على التهمة القائلة بأنّ الأمانة العامّة تقف ضد الأدباء الشباب.

* ونبّه د. **عفيف دمشقية** إلى أنّ سلطة المثقّفين هي كسلطة الملوك في ورق اللعب، سواء أكانوا في الهيئة الإداريّة أم خارجها. ورأى أنّ السلطة الوحيدة التي يجب أن يملكها الكاتب هي حريّة الكلمة.

* ورأى د. **عصام خليفة** أنّ ثمّة إرادة تفكيك في المجتمع كُلّه، وسأل: هل نقبل بها؟ وأشاد بموقف سهيل إدريس من قضية الجامعة اللبنانيّة، وأيّده كذلك من جهة اعتبار إسهام الدولة في دعم الثقافة حقّاً عليها لا مِنّة.

* واقترح الأستاذ **أنطوان سيف** أن ينصّ برنامج الاتّحاد على أنّه لا يستطيع أن يكون اتحاداً لكلّ كتّاب لبنان. ورأى أنّ المؤسّسات المدنيّة هي الضامن الوحيد للحريّات.

* الأستاذ **شوقي بزيع** اعتبر أن لا أحد يمثّل أحداً في الفكر. ولم يمانع في تحويل الاتّحاد إلى نقابة شرط أن يبقى أميناً على الحريّات. ورأى أنّ المؤتمر كان يجب أنْ يكون في الجامعات لا في الفندق.

وأكّد ـ في معرض ردّه على منطق بعض الشبّان الاستفزازي ـ أنّ صِغَرِ السنّ ليس امتيازاً «حتى عند النساء»! . واستغرب أنّ يأتي المعارِضون على الدوام من خارج الهيئة الإداريّة. ودهش لأنْ يرى جدار الإيديولوجيا الذي حاول ـ هو وأصدقاؤه ـ أنّ يرفعوه عالياً قد رُفع من قبل بعض المؤدْلَجين أعلى ممّا ينبغي! واقترح أخيراً أنْ يُرسل المؤتمر نداءً إلى إميل حبيبي يحثّه على رفض الجائزة التي منحته إيّاها الدولة الصهيونيّة.

* الأستاذ **محمد دكروب** رأى أنّ بقاء الاتّحاد ضروري جدّاً للحفاظ على حريّة الكاتب. ووافق على عقد ندوة من أعضاء الاتّحاد ومن غير المنتسبين لدراسة هيكليّة جديدة للاتّحاد.

الجلسة العاشرة

«محور الثقافة والديموقراطيّة والتغيير في لبنان»

وقد ترأسها الأستاذ **منح الصلح** فانتقد فكرة «المعجزة اللبنانية» التي أغرت الذكاء اللبناني وحدّت من «قدرته الأصيلة على بنيان سياسي وثقافي واقتصاديّ منيع». لكنّه رأى إيجابيّة في الوضع الراهن حيث تحقّق قدر من التطابق بين «خطاب المثقّف اللبناني وخطاب المواطن البسيط، ولم يسبق ـ مع بعض الاستثناءات ـ أن قامت وحدة تفكير وتعبير بين المثقّف اللبناني والشعب كتلك القائمة اليوم».

الصلح: لم يسبق أن قامت وحدة تفكير بين المثقّف اللبناني والشعب كتلك القائمة اليوم!

سلمان: لا دول لدينا ولا مؤسسات ولا تنظيمات شعبية جدية، فمن أين تجيء الديمقراطية؟

سعد: التغيير نفسه بحاجة لأن يتغيّر!

السيد: أضحى الموجودون في السلطة هم التجسيد للمشروع القومي كُلّه. أما المعارضون فإنهم يريدون الحلول محلّ المتسلطين، وبقوة «الحرب الشعبية»!

شلق: المشكلة ليست في انعدام الديمقراطية، وإنما في التجزئة والتفتّت.

---

* وقرأ الأستاذ **طلال سلمان** مداخلة بعنوان «الشمس مطويّة في جعبة الحاكم والسلطة» قال فيها إنّ الديموقراطيّة تكون لكلّ العرب أو لا تكون؛ فبيروت وجبل عامل وغيرهما لا تستطيع أن تنوب عن أمّة العرب في المقاومة. وإنّما الديموقراطيّة هي كل مواطن في كل أرض، فإذا صارت بيروت الحرف الناتئ بين عواصم العرب فلسوف تُكسر كسراً بغير رحمة ولا مشيّعين!

وتساءل من أين تأتي الديموقراطية في غياب أجهزة الدول ـ باستثناء أجهزة البوليس ـ وغياب المؤسسات والأحزاب والتنظيمات الشعبية الجدّية.

* وانتقدت د. **فادية كيوان** غرَق المشروع الوطني في المذهبية والتعسّفية، وانتقدت كذلك الانتخابات النيابيّة في لبنان بشكليها القديم والجديد (أي التعيين). وشدّدت على أنّ التغيير في حاجة إلى عامل الثقافة وإلى نهج قائم على المأسَسَة لا الشخْصَنَة. ورأت أنّ عدم وجود المثقّفين في السجون لا يدلّ على سماحة النظام وإنّما على تخلّي المثقّفين عن حقوقهم.

* ثمّ تحدّث الأستاذ **سمير سعد**، فدعا إلى مقاومة «لغة الاختزال السائدة»، أي اختزال الإنسان في طائفته أو مذهبه، واختزال التغيير «بموديل ثورة أكتوبر ١٩١٧»، واختزال الحزب في القائد، والإنسانية في الرأسمالية، وغير ذلك من أنواع الاختزال الأخرى. وثمّن في

هذا الصدد أهميّة الثقافة في استعادة الوطن والمجتمع لكونها شديدة التنوّع في طبيعتها ولكونها تحترم الصراع الفكري. واعتبر أنّ السلطة الحالية قد قرّرت إقصاء الديموقراطيّة عن الإعلام والمسرح، وقتْل الوعي، «وتردّيء التعليم»، وتسليع الثقافة. ورأى أنّ ذلك الإقصاء يتمّ بوجهين: (١) قصْر السياسة على السياسيّين وعلى سَوْس الناس؛ و(٢) توظيف الثقافة في خدمة السياسة، وهو نهج قد انتهجه اليسار واليمين معاً، وإن نجحت البورجوازيّة في تغييبه أو تمويهه.

وختم مداخلته بالحثّ على تغيير مفهومنا للتغيير، وبرفض تأطير ما اعتبره «حركة أهليّة ديموقراطيّة» نمت «خارج أطر القوى والأحزاب» بالمفهوم الذي سبق أن مارسناه.

* ثمّ تحدّث د. **رضوان السيّد**، فلاحظ أنّ العقديْن الأخيريْن قد كانا عقدي «عقائد» و«إيديولوجيات» من جانب الدول العربية ومعارضيها على حدّ سواء. وما لبثت الدعوى الإيديولوجية للأنظمة أن «تصنّمت» في النظام القائم باعتبار وجوده هدفاً في حدّ ذاته، واعُتبر الموجودون في السلطة تجسيداً للمشروع برمّته، بغضّ النظر عن رضا الناس عنهم! فتحوّل السلطان إلى عقيدة، وأُلغيت السياسة بما هي تسوياتٌ وتفاوض.

أمّا اليساريّون المعارضون فهم ليسوا ـ حسب د. السيّد ـ أفضلَ حالاً، لأنهم لا يدركون أهمّية التغيير باتجاهات مختلفة، ولأنهم يريدون الحلول محلّ المتسلّطين وبالقوّة أيضاً ـ أي قوّة «الحرب الداخليّة» أو «الحرب الشعبيّة». ودعا إلى الخروج من ثنائيات السلطة ومعارضيها، والإسلام أو العلمانيّة، والعروبة أو الإسلام، والأصالة أو التحديث. فهي ثنائيات غير صحيحة وهي نتاج أجواء السبعينات والثمانينات المريضة التي لم تترك خيارات كثيرة ولا تراثاً ثقافياً وسياسياً يُعتدُّ به. بل إنّ «عروبة» لبنان ذاتها قد تحوّلت إلى عقيدة.

وطالب بالتخلّي عن كلّ المحاور باستثناء محور «إرادة العيش الحرّ والكريم في سياق الوطن والبيئة»؛ فقد ولّى زمن البحث عن الوطن النهائي والدولة الخلدونيّة وحلّ زمن البحث عن الثقافة لا الدوغما.

* وقال الأستاذ **الفضل شلق** إنّ الديموقراطيّة ليست شرطاً للتغيير والثقافة، بل إن الديموقراطيّة قَدْ جاءت في كثير من البلدان محصّلة تطوّرات ثقافية حدثت في بلاطات الملوك والأمراء الاقطاعيين. ورأى أن الديموقراطية ليست حلاًّ سحريّاً، تماماً كما لم تكن الاشتراكيّة ولا الإسلام حلاًّ سحريّاً.

ان مثل هذه الطروح حول الحلول ـ حسب شلق ـ تبرئةٌ لنا من البحث في الموضوع الحقيقي الذي يتعلّق بأمتنا والسياقات التاريخية لحياتنا. فليس انعدام الديموقراطية في الوطن العربي هو المشكلة الأساسية، وإنما المشكلة ـ كُلّ المشكلة ـ تكمن «في ما تعانيه الأُمة من تجزئة وتفتّت». ولاحظ، عرضاً، أننا نتكلم عن الديموقراطيّة وكأننا نريد من الغير تحقيقها لنا كي ننعم بها ونُبدع!

تقيّ الدين: ديمقراطياتنا هي للقمم الطائفية والعشائرية والطُغم المالية، والتغيير عندنا مجرّد تعديل في توازنات السلطة بين قادة الطوائف ممثلة بقواها السياسية.
الديراني: ليست الثقافة الجامعة قسراً لكل مختلف وإنما هي ثقافة حق الاختلاف.

* وقال الأستاذ **سليمان تقي الدين** إن ثقافتنا الديموقراطية فتحت ولاتزال تفتح في «الجدار السميك ثغرات واسعة»، غير أنها لا تلبث أن تنحبس حتى الاختناق بثقل «ثقافة الاستبداد الطاغية» ولا سيّما في لحظات التأجيج السياسي. وتتلاقى اللبنانية «الهوجاء»، والعروبة «البدوية»، و«الإسلاموية المتعصّبة» و«اليسارية الثورجيّة» و«المسيحيّة الكنسيّة» على رفض كل حقيقة خارجها، ناشرةً «العنفَ المهذّب» بواسطة الثقافة وتبرّر ـ من ثَمّ ـ لعبةَ السيف. أما البطولة فتصبح تقديساً، أي امتثالاً؛ والقادة الأحرار يغدون من سلبة حريّاتنا التي أودعناها في قبضتهم؛ وأما ظاهرة الضمير فقد عجزنا عن تنميتها رغم كوننا شعبَ الأديان المتعددة والطوائف المختلفة.

وأما الديموقراطيّة عندنا فديموقراطيّة «القمم السياسية الطائفية والعشائرية والطغم المالية». ونظامنا الطائفي هو أوّل نقض للديموقراطيّة. وأما التغيير فهو مجرّد تعديل في توازنات السلطة بين قادة الطوائف وقواها السياسية. وقد كانت مشاريعنا التغييرية تهدف إلى «توسيع طريق السلطة» أمام نخب جديدة.

* وختم الأستاذ **سليمان الديراني** هذا المحور بمقال عنوانه «الحريّة بين ثقافة الجماعات والثقافة الجامعة» فرأى أنّ واقع الثقافة في لبنان اليوم هو واقع حيرة ناتجة عن عدم التطابق بين الواقع والقيم. وانعدام التطابق هذا ليس نتيجةً للحرب فحسب، وإنما كذلك نتيجة لشعور اللبنانيين بأنهم ليسوا مركز الدنيا كما كانت تصوّر لهم «ثقافة الأعجوبة اللبنانية».

واعتبر أن الحرب قد كانت إلى حد كبير حرباً على الدولة لأنّها مثّلت العامّ. وقد أخطأت برامج بعض الأحزاب حين أعطت شرعية حربها على الآخرين من خلال الحلول محل الدولة. ورأى أنّ الثقافة الجامعة ليست قسْراً لكلّ مختلف، وإنّما هي بالضبط ثقافة حق الاختلاف.